الاستدلال بالتكسير
مجالاته، وصُوره، ووجوه اعتراضه

د. عبد العزيز بن علي بن أحمد الغامدي[1]

(قدم للنشر في ٤/ ٤/ ١٤٤٣هـ؛ وقبل للنشر في٧/ ٥/ ١٤٤٣هـ)

.

المستخلص: يبحث هذا الموضوع في ضربٍ من ضروب الاستدلال، وهو التكسير، الذي تردّد ذكره عند علماء اللغة في متفرِّقات مسائل التصريف، وكان مسلكاً يُرْكَن إليه في تقليب الكلمة، وردّها إلى أصلها، وتحقيق نوعها، وبيان وزنها، وطريقة تصريفها، وتنزيلها منزلة غيرها، أو ترجيحها على مثيلها.

وقد بدأتُ هذا الموضوع بمقدّمةٍ، تلاها ثلاثة مباحث، تناولتُ في المبحث الأول المجالات التي وُظِّف فيها الاستدلال بالتكسير، وكشفتُ في المبحث الثاني عن صُوره المتعدِّدة عند العلماء، وجمعتُ في المبحث الثالث ما أمكن الوقوف عليه من وجوه اعتراضه، ثم جاءت الخاتمة، وسجّلتُ فيها أبرز ما توصّلتُ إليه من نتائج.

الكلمات المفتاحية: الاستدلال – الاحتجاج – التكسير – الجمع.

❁❁❁❁❁

(١)الأستاذ المشارك في قسم النحو والصرف وفقه اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
البريد الإلكتروني: Abdul.gamed@gmail.com.

Inferencing using Arabic Nouns in their 'Takseer' plural form: its areas of application, forms, and raised objections against it.

Dr. Abdul-Azeez bin 'Ali bin Ahmed alGhaamidi

(Received: 09/11/2021; accepted: 11/12/2021)

Abstract: This topic discusses a variety of inferences, which is the Takseer plural form, which was often mentioned by linguists in various issues of conjugation, and it was an adopted way to change the word, return it to its origin, verify its type, clarify its weight, the method of its conjugation, and place it in another position, or preferring it to its counterpart.

I started this topic with an introduction, followed by three sections. In the first section, I dealt with the areas in which reasoning was employed by Takseer. In the second section, I revealed its multiple images among scholars. In the third section, I collected what it was possible to identify from the objections or refutations. Then came the conclusion, and I recorded in it the most prominent findings I got.

Keywords: inference - argumentation - Takseer - plural.

المقدّمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبيّنا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين، أمّا بعد:

فلا يخفى على كلّ ذي لُبٍّ أنّ تأصيل القواعد وبناء الأحكام عند علماء العربية إنما قام على أصولٍ وأدلّةٍ متينة، والملحوظ أن تلك الأدلّة التي عمَدوا إليها لم تقتصر على المشهور الذي يكثر دورانه عند المستدلّين، كالسماع والإجماع والقياس والاستصحاب، أو على ما نصّ عليه علماء الأصول[1] من أدلّةٍ تلحق بالقياس كالعكس، وبيان العلة، وعدم النظير، والاستحسان، والباقي، وغيرها، بل نجد في خِضمّ احتجاجاتهم أدلّةً أخرى لا تقلّ أهميّةً عمّا ذُكر، ومن ذلك: التكسير، الذي تردّد ذكره فيما تفرّق من مسائل التصريف، وهو لا يخرج في عمومه عن السماع؛ لأن من جموع التكسير ما قد نطقت به العرب، ومنها ما لم تنطق به، والمستدلّ يعمد إلى هذين الحالين أو أحدهما، بُغية إثبات الشيء أو نفيه.

أهمية الموضوع:

تتجلّى أهميّة هذا الضرب من الاستدلال في كونه وسيلةً ركن إليها علماء العربية في تقليب الكلمة، وردّها إلى أصلها، وتحقيق نوعها، وبيان وزنها، وطريقة تصريفها، وتنزيلها منزلة غيرها، أو ترجيحها على مثيلها.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى عرض المجالات التي وُظِّف فيها الاستدلال بالتكسير، وكشف صُوره المتعدِّدة عند العلماء، وجمْع ما أمكن الوقوف عليه من وجوه اعتراضه.

الدراسات السابقة:

قُدِّمت في موضوع التكسير دراساتٌ كثيرةٌ لا حصر لها، وأمّا في مجال الاستدلال فلم أقف على دراسةٍ تتجه إلى ذلك، خلا دراستين:

الأولى: الحجج الصرفية حتى نهاية القرن الثالث الهجري، لمحمد فاضل صالح السامرائي، فقد عَدّ من جُملة الحجج الصرفية: (الاحتجاج بالجمع)، في حدود صفحتين[2]، وساق له أمثلةً فُزِع فيها إلى التكسير في مجالٍ واحدٍ من مجالات الاستدلال، وهو تمييز الحرف الزائد من الأصليّ.

---

(١) ينظر الاقتراح، للسيوطي: (٣٧٩-٣٩٥).

(٢) نُشرت هذه الدراسة في مجلة الدراسات اللغوية، المجلد (١٢)، العدد (٣)، رجب رمضان ١٤٣١هـ، يونيو أغسطس ٢٠١٠م.

الثانية: أثر مركزيّة جموع التكسير في أبينة التصغير: دراسة في كتاب سيبويه، للدكتور أحمد طالب الخلوف، وقد جاءت في حدود (٢٢) صفحة، وهي تبحث في العلاقة بين التكسير والتصغير، وتضمّنت أن تصغير الاسم قد يُحمل على تكسيره؛ لأنهما من بابٍ واحدٍ، وهي دراسة جزئية؛ اقتصرت على كتاب سيبويه، وحبست مسائلها في مبحث التصغير فقط[(١)].

منهج البحث:

سار هذا البحث في تناول مسائله على المنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي.

خطة البحث:

تقتضي المادّة المجموعة لهذا العمل أن يتكوّن من مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وثبت للمصادر والمراجع، على النحو الآتي:

المقدمة.

المبحث الأول: مجالات الاستدلال بالتكسير.

المبحث الثاني: صُور الاستدلال بالتكسير.

المبحث الثالث: وجوه اعتراض الاستدلال بالتكسير.

الخاتمة: وفيها نتائج البحث.

ثبت المصادر والمراجع.

والله -تعالى- أسأل أن يجعل أعمالنا صالحة، ولوجهه خالصة، وله الحمد أوّلاً وآخراً.

❁❁❁❁❁

(١) نُشرت هذه الدراسة في المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد (١٠)، العدد (٤)، ذو الحجة ١٤٣٥هـ، أكتوبر ٢٠١٤م.

المبحث الأول

مجالات الاستدلال بالتكسير

تتبَّعتُ مسائل الاستدلال بالتكسير عند علماء التصريف، فألفيتُ له مجالاتٍ مختلفة، وفيما يلي عرضها:

أولاً: الاستدلال بالتكسير في ردّ الأشياء إلى أصولها:

الحكمُ على الكلمة بأن أحد حروفها حُذِف، أو أنه أصليٌّ، أو زائدٌ، أو أصلُه التحريك، أو منقلبٌ عن حرف آخر، الحكمُ بذلك كلِّه يستوجب إيراد الدليل، والتكسيرُ واحدٌ من المسالك التي عُمِدَ إليها في تحقيق الأصول، كما هو ظاهرٌ فيما يلي:

أصل (ابْن):

(ابْن) أصله: (بَنَو)، بتحريك العين، يدلُّ على ذلك قولهم في تكسيره: (أبْنَاء)، على زنة (أَفْعَال)، وهذا الوزن قياسٌ في (فَعَل) مفتوح العين، كـ(جَبَل) و(أجْبَال)، ولو كان (ابْن) ساكن العين لكان ينبغي أن يُجمع على (أَفْعُل) كـ(كَلْب) و(أَكْلُب)، و(كَعْب) و(أكْعُب)[(١)].

وقد يُقال: (أبْنَاء) يحتمل أن يكون مفرده على (بَنَو)، ويحتمل أن يكون على (بَنْو)؛ وذلك أن (أفْعَالاً) كما يُجمع عليه (فَعَل) كـ(جَبَل) و(أجْبَال)، و(جَمَل)، و(أَجْمَال)، فإنه يُجمع عليه (فَعْل) أيضاً كـ(زَنْد) و(أَزْنَاد).

والجواب: أن جمع (زَنْد) على (أزْناد) من القليل الذي لا يُقاس عليه، ومثله جمع (فرْخ) على (أفْراخ)، و(أنْف) على (آناف) ونحوهما[(٢)].

أصل (مُذْ):

أصل (مُذْ): (مُنْذُ)، وهو مذهب الجمهور[(٣)]، بدليل أنك إذا سمَّيت به قلتَ في تكسيره: (أَمْناذ)، وكذا يُقال في التصغير: (مُنَيْذ)[(٤)].

وقيل: (مُذْ) ليست محذوفةً من (مُنْذُ)؛ لأن الحذف والتصريف لا يكونان في الحروف[(٥)]، ورُدَّ هذا القول بتخفيف (إنّ) وأخواتها[(٦)].

---

(١) ينظر الكتاب، لسيبويه (٣/٣٦٣)، والمقتضب، للمبرد (١/ ٣٦٥)، والأصول في النحو، لابن السراج (٣/ ٣٢٣)، والصحاح، للجوهري، (بنا) (٦/ ٢٢٨٦)، وشرح الشافية، للرضي (٢/ ٢٥٥، ٢٥٦)، وهامشه (٢/ ٦٨).

(٢) ينظر التكملة، للفارسي: (٤٠٩)، وأسرار العربية، للأنباري: (٣٥٠)، وفي هذا الأخير تأويلات أخرى لجمع (فَرْخ) و(أَنْف) على (أفْعَال).

(٣) ينظر الجنى الداني، للمرادي: (٣٠٤).

(٤) ينظر شرح التصريف، للثمانيني: (٤٢٣)، والإنصاف، للأنباري (١/٣٨٣)، واللباب، للعكبري (١/٣٦٩)، والجنى الداني: (٣٠٤).

(٥) عُزي هذا القول لابن ملكون. ينظر الجنى الداني: (٣٠٥).

(٦) ينظر الجنى الداني: (٣٠٥).

وتوسَّط المالقيُّ بين المذهبين فقال: "إذا كان اسماً فهو مقتَطَعٌ من (مُنْذُ)؛ بدليل التصغير المذكور فيه[1]، وهو يردّ الأشياء إلى أصولها، وأمّا إذا كان حرفاً فهو لفظٌ قائمٌ بنفسه، لا يُطلب له اشتقاق ولا وزن ولا أصل"[2]، وهو تفصيلٌ حسن، وأمّا الاحتجاج بتخفيف (إنّ) وأخواتها ففيه نظر؛ لأنه حالةٌ خاصّة، لا تعني اطّراد التصريف في الحروف، أو جواز الحذف في كلّ موضع.

أصل (صِيْصِيَة)[3]:

قد يُقال: الياء الأولى في (صِيْصِيَة) منقلبة عن واو؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، فيكون أصلها:(صِوْصِيَة).

وردّ ابن عصفور[4] هذا القول بأنه خروج عن الظاهر؛ لأنه لم يُقل في الجمع: (صَوَاصٍ)، بالواو، وإنما قيل: (صَيَاصٍ)، فعُلِم أنها من ذوات الياء، قال الله تعالى: ﴿**مِن صَيَاصِيهِمْ**﴾[5].

و(صِيْصِيَة) مركَّبة من (صِي) مرتين، فالياء الأولى أصل، وإذا كانت الياء الأولى أصلاً كانت الياء الثانية أصلاً أيضاً؛ لأنها هي الأولى كُرِّرت، ومثله في الصحيح: (زَلْزَلَ) و(قَلْقَل)[6].

أصل: (الصِّيَار)[7]:

(الصِّيَار) يمكن أن يكون لغةً في (الصِّوار)[8]، وقيل: إن الياء في (الصِّيار) أصلُها واو، وقد قُلبت الواو ياءً للتخفيف، والشّبه بالمصدر والجمع، وهذا هو الراجح عند ابن جني[9] لقولهم في التكسير: (أَصْوِرَة)، ولم يُسمع: (أَصْيِرة)؛ قال الشاعر:

إذا تقـــومُ يَضُـــوْعُ المِسْـــكُ أَصْـــوِرَةٌ والزَّنْبَـــقُ الـــوَرْدُ مـــن أَرْدَانِهَـــا شَمِـــلُ[10]

أصل (دِيْوَان):

(دِيْوَان) أصله:(دِوَّان)، بدليل قولهم في التكسير: (دواوين)[11]، وقد قُلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار

(١) إشارة إلى: (مُنَيْذ).

(٢) رصف المباني، للمالقي: (٣٨٧).

(٣) جاء في العين، للخليل، (صيص) (١٧٦/٧): "والصِيْصِيَة: ما كان حصناً لكلّ شيء، مثل: صِيْصِيَة الثّور وهو قرنه، وصِيْصِيَة الدِّيك كأنها مِخلبٌ في ساقه، وصِيْصِيَة القوم: قلعتهم التي يتحصَّنون فيها".

(٤) الممتع، لابن عصفور: (٣٧٤)، وينظر المنصف، لابن جني (١٧٨/٢).

(٥) الآية [٢٦] من سورة الأحزاب.

(٦) ينظر شرح المفصل، لابن يعيش (١٤٩/٩).

(٧) وعاء المسك. ينظر لسان العرب، لابن منظور، (صور) (٤٧٥/٤).

(٨) ينظر المنصف (٣٠٣/١)، ولسان العرب (صور) (٤٧٥/٤)، والمقاصد الشافية، للشاطبي (٩/ ١٢٧).

(٩) المنصف (٣٠٣/١).

(١٠) من البسيط، وهو للأعشى. ينظر الديوان: (١٤٥)، والمنصف (٣٠٣/١)، ولسان العرب (صور) (٤/ ٤٧٦).

(١١) ينظر الكتاب (٤/ ٣٦٨، ٣٦٩)، والأصول في النحو (٣/ ٢٦٤)، وشرح الكتاب، للسيرافي (٣/ ٤٨٣)، والمنصف (٣١/٢)، وشرح

ما قبلها[1]، وكان القياس في الياء ألا تُقلب لتحصُّنها بالإدغام[2]، لكنها قُلبت لسببين؛ الأول: كراهة التضعيف في (دِوَّان)، فأبدلوا ليختلف الحرفان[3]، والثاني: خشية اللبس بالمصدر؛ فـ(دِوَّان) على زنة (فِعَّال)، و(فِعَّال) مصدر (فَعَّل) كـ(كِذَّاب)؛ فأبدلوا الواو ياءً كما أبدلوا في (قيراط) و(دينار)[4]، والأصل: (قِرَّاط)، و(دِنَّار)[5].

والقاعدة في الياء والواو إذا اجتمعتا وكانت إحداهما ساكنة: أن تُقلب الواو ياءً ثم تُدغم الياء في الياء، كما في (سيِّد) و(مَيِّت)، لكنَّ ذلك لم يكن في (دِيْوَان)؛ لأنّ إعلاله بما ذُكر يؤوْلُه إلى (دِيَّان) فيكون مثل (دِوَّان) الذي فُرَّ منه[6]، ولأنّ الياء غير لازمة، وإنما هي بدل من واو[7]، وبعضهم يجعل البدل لازماً فيقول في الجمع (دياوين)[8]، وهو خلاف الأصل؛ وبعض اللغويين أنكره[9].

أصل الهمزة في نحو (صحراء):

ذهب الجمهور[10] إلى أنّ الهمزة في نحو (صحراء) منقلبة عن ألف التأنيث التي في مثل (حُبلى) و(بشرى)، ولمّا وقعت بعد ألف زائدة ولم يمكنهم الجمع بين ألفين قُلبت المتطرِّفة همزة[11].

والدليل على أنّ الهمزة منقلبة عن الألف وأنها زائدة أنهم قالوا في التكسير: (صحاريّ)، من غير همز، ولم تظهر في التكسير كما ظهرت في قولهم: (قُرَّاء)[12]: (قَرَارِيء)، وفي (كوكب دُرِّيء):(دَرَارِيء)[13].

والياء الأولى في (صحاريّ) هي الألف التي كانت قبل الهمزة في (صحراء) انقلبت ياءً في الجمع لانكسار ما قبلها، كما تُقلب في جمع (مفتاح) إذا قلت: (مفاتيح)، فلمّا انقلبت تلك الألف ياءً رجعت الهمزة التي قبلها إلى أصلها وهو الألف – لزوال موجب القلب وهو التقاء ألفين– ثم قُلبت هذه الألف ياءً، لوقوعها بعد ياء ساكنة، ثم أُدغمت الياء في الياء[14].

التصريف، للثمانيني: (٣١٦)، واللباب، للعكبري (٢/ ٣٢٣)، والممتع: (٣٨٤)، وإيجاز التعريف، لابن مالك: (١٤٨).

(١) ينظر اللباب، للعكبري (٢/ ٣٢٣).

(٢) ينظر شرح التصريف، للثمانيني: (٣١٦).

(٣) ينظر الخصائص، لابن جني (١٨/٣، ١٩)، وشرح المفصل، لابن يعيش (١٠/ ٢٦).

(٤) ينظر إيجاز التعريف: (١٤٨).

(٥) ينظر المنصف (٢/ ٣٢).

(٦) ينظر إيجاز التعريف: (١٤٨).

(٧) ينظر الخصائص (٣/ ١٨، ١٩)، وشرح المفصل، لابن يعيش (١٠/ ٢٦).

(٨) ينظر المفصل، لابن يعيش (٢٦/١٠).

(٩) ينظر الصحاح (دون) (٢١١٥/٥).

(١٠) ينظر توضيح المقاصد، للمرادي (٣/ ١١).

(١١) وخالف الأخفش؛ فذهب إلى أن الهمزة ليست منقلبة عن الألف، وقيل غير ذلك. ينظر المنصف (٢/ ١٦٠)، وشرح المفصل، لابن يعيش (٥/ ٩١)، وتوضيح المقاصد (١١/٣).

(١٢) هو الناسك. ينظر لسان العرب (قرأ) (١/ ١٣٠).

(١٣) ينظر المنصف (١٥٦/١)، وشرح المفصل، لابن يعيش (٩١/٥)، والممتع: (٢١٩).

(١٤) ينظر المنصف (١/ ١٥٥، ١٥٦)، والممتع: (٢١٩).

أصل (عَنْتَرِيْس)[١]:

حكى سيبويه[٢] عن الخليل أنّ لفظة (عَنْتَرِيْس) مأخوذةٌ من العَتْرَسَة، فالنون فيه زائدة.

ويعضد زيادتها أنهم قالوا في التكسير: (عَتَارِيْس)، بحذف النون[٣].

وإنما حُذفت النون دون الياء – مع كونها زائدة أيضاً– تماشياً مع القاعدة التي تقتضي: أنّ ما كان سداسيّاً ذا زائدين وأحدهما لينٌ قبل الآخر كـ(عَنْتَرِيْس)، و(حَيْزَبُون)[٤] فإنّ الذي يُحذف منهما هو الأول؛ لقيام بناء التكسير بحذفه، فيُقال: (عَتَارِيْس) و(حَزَابِيْن)[٥] قال الشاطبي: "ولا يجوز حذف الحرف الذي قبل الآخر ويُترك الأول؛ لقوله[٦]: «فهو حُكمٌ حُتِما"[٧]، ووجه هذا الانحتام: ما تقدَّم من أنه لو حَذف الثاني لم يُغنِ حذفه عن حذف الأول، إذ كانت بنية التكسير لا تقوم بحذف الثاني وحده، وتقوم بحذف الأول وحده»[٨].

ثانياً: الاستدلال بالتكسير في تعيين الوزن الصرفي:

تمسَّك علماء التصريف بالتكسير في تعيين بعض الأوزان، وذلك أنّ البناء قد يتردَّدُ بين وزنين أو أكثر، وتكسيرُ الكلمات يقطع بأحد الاحتمالات، ويُنفي ما سواه، كما في الأمثلة التالية:

وزن (أَمَة)[٩]:

تحتمل (أَمَة) أن تكون على وزنة (فَعَلَة) بفتح العين، ويكون أصلها (أَمَوَة)[١٠]، وتحتمل أن تكون على زنة (فَعْلَة) بالتسكين، ويكون أصلها (أَمْوَة)[١١].

والمختار عند سيبويه[١٢] وغيره[١٣] أنّ (أَمَة): (فَعَلَة)؛ بدليل قولهم في التكسير: (آمٍ) على زنة (أَفْعُل)

---

(١) هو الشديد. ينظر لسان العرب (عترس) (٦/ ١٣٠).

(٢) الكتاب (٣/٤٤٥، ٤/٣٠٩)، وينظر شرحه، للسيرافي (٥/٢٠٠)، والتعليقة، للفارسي (٤/٢٨٣)، والمنصف (١/١٣٦).

(٣) ينظر شرح التصريف، للثمانيني: (٢٥١)، والمقاصد الشافية (٧/٢٢٨، ٢٥٣).

(٤) العجوز من النساء. ينظر لسان العرب (حزبن) (١٣/ ١١٤).

(٥) ينظر المقاصد الشافية (٧/٢٥٣).

(٦) أي: ابن مالك.

(٧) وتمامُه:

والياءَ لا الواوَ احذِفِ ان جَمَعْتَ ما كـ(حَيْزَبُونٍ) فهو حُكْمٌ حُتِما

الألفية، لابن مالك: (١٦٨).

(٨) المقاصد الشافية (٧/٢٥٤).

(٩)المملوكة. ينظر لسان العرب (أما) (١٤/ ٤٤).

(١٠) ينظر القاموس المحيط، للفيروز آبادي، (أمو): (١٢٦٠).

(١١) ينظر المصدر السابق.

(١٢) الكتاب (٣/٥٩٩).

(١٣) ينظر مثلاً: الأصول في النحو (٢/٤٤٧)، وشرح الكتاب، للسيرافي (٤/ ٣٢٩)، والتعليقة، للفارسي (٣/٢٤٢)، والصحاح (أما) (٦/٢٢٧٢)، وشرح الشافية، للرضي (٢/١٠٦، ١١٦).

-كما قالوا: (أَكَمَة) و(آكُم)- و(أَفْعُل) إنما يُجمع عليه (فَعَلَة) لا (فَعْلَة)[١].

وأصل (آمٍ): (أَأْمُو) قُلبت الهمزة الثانية ألفاً كما في (آمن)، وأُبدلت الضمةُ كسرةً، والواوُ ياءً، وفُعِل به ما فُعِل بـ(أَدْلٍ)[٢].

وزن (مُؤْقٍ)[٣]:

اختُلف في زنة (مُؤْقٍ) فقيل: (مُفْعِل)، وعُزي هذا القول للفراء[٤] وابن السكيت[٥]، وهو اختيار ابن عصفور[٦]، وقيل: (فُعْلٍ)، والأصل:(فُعْلِي) خفيفة الياء وصار منقوصاً[٧]، وقيل: (فُعْلِيّ) بتشديد الياء، مثل: (كُرْسِيّ)، فَخُفِّف، وهو مذهب ابن جني[٨].

قلت: أمَّا كونه على (فُعْلٍ) فبعيدٌ؛ لأنّ ذلك بناء غير موجود في كلامهم[٩]، ويبقى أن يكون على زنة (مُفْعِل) أو(فُعْلِيّ)، وهما محتملان؛ فمن ذهب إلى أنه (مُفْعِل) -بزيادة الميم- فدليله قولهم في التكسير: (مَآقٍ)[١٠]، ومن ذهب إلى أنه (فُعْليّ)-بأصالة الميم- فدليله قولهم في التكسير: (أَمْآق)[١١] وقد أنكر ابن عصفور[١٢] ما ذهب إليه ابن جني من أن يكون (مُؤْقٍ) على زنة (فُعْلِيّ)؛ لأنه لم يُقلْ في تكسيره: (مَآقٍ) بل (أمْآق) كـ(فُعْل) و(أَفْعَال)، فتعيّن أن يكون وزنُه (مُفْعِلاً).

وهو لا يخلو من نظر؛ فـ(أَمْآق) ثابت عن العرب،جاء في المصباح المنير[١٣]: "وجَمْعُ (المُؤْق) (أمْآق)، بسكون الميم، مثل: (قُفْل) و(أَقْفَال)، ويجوز القلب فيُقال: (آمَاق) مثل: (أَبْآر) و(آبار)".

وزن (أَيْصَر)[١٤]:

(أَيْصَر) على زنة (فَيْعَل)؛ فالهمزة أصلٌ، والياء زائدة، بدليل تكسيرها على (إصَار)[١٥]، قال الشاعر:

---

(١) ينظر الكتاب (٥٩٩/٣)، والأصول في النحو (٢/ ٤٤٧).

(٢) ينظر شرح الكتاب، للسيرافي (٤/ ٣٢٩)، وشرح الشافية، للرضي (٢/ ١١٦).

(٣) مُؤق العين: طرفُها مما يلي الأنف. ينظر الصحاح (مأق) (١٥٥٣/٤).

(٤) ينظر الصحاح (مأق) (١٥٥٣/٤)، وارتشاف الضرب، لأبي حيان (٥٣/١).

(٥) ينظر ارتشاف الضرب (٥٣/١)، وحديثُ ابن السكيت في إصلاح المنطق (٢٢٢/١)، كان عن (مَأْقي العين)، ومما جاء فيه: «وليس في ذوات الأربعة (مَفْعِل) إلا حرفان: (مَأْقِي العين) و(مَأْوِي الإبل)».

(٦) الممتع: (٧٠).

(٧) ينظر الخصائص (٢٠٥/٣)، والممتع: (٦٩)، وارتشاف الضرب (٥٣/١).

(٨) الخصائص (٢٠٥/٣).

(٩) ينظر الممتع: (٦٩، ٧٠).

(١٠) ينظر المخصص، لابن سيده (٩٧/١).

(١١) ينظر المصباح المنير، للفيومي، (موق) (٨٠٥/٢).

(١٢) الممتع: (٧٠).

(١٣) (موق) (٢/ ٨٠٥).

(١٤) الحشيش الذي يكون في الكساء. ينظر لسان العرب (أصر) (٤/ ٢٤).

(١٥) ينظر المقتضب (٣١٦/٣)، والتعليقة، للفارسي (١٤/٣)، والمنصف (١١٣/١).

فهـــــذا يُعِـــــدُّ لهُـــــنَّ الخلَـــــى ويجمـــــعُ ذا بيـــــنهنَّ الإصـــــارا[1]

قال الفارسي: "والحكم في الهمزة والياء بأنهما زائدتان حتى يقوم دليلٌ على أنهما أصليتان: كنحو ما قام من الدليل في (أَيصْرَ) و(أَوْلق)[2] و(أَرْطى)[3] و(يأجَج)[4] أنهنّ أصول، أمّا (أَيْصَر) فلقولهم (إصَار) في جمعه، فاشتققتَ منه ما تثبت فيه الهمزة، وسقطت الياء، فعلمتَ بذلك أنه (فَيْعل) ليس بـ(أَفْعَل)"[5].

وزن (تَنُوْفة)[6]:

نصّ بعض العلماء[7] على أن (تَنُوْفَة) على زنة (فَعُوْلَة) لا (تَفْعُلَة)؛ بدليل أنهم قالوا: (تَنَائف)، فقُلبت الواو في التكسير همزة، فدلّ ذلك على زيادتها، كما قيل في (حَلُوبة): (حَلَائب)، وفي (صحيفة): (صحائف)، وفي (رسالة): (رسائل)، وما دام أنّ الواو في (تَنُوْفة) زائدة امتنع أن تكون على (تَفْعُلَة)، وتعيَّن أن تكون على (فَعُوْلَة).

وزن (أُسْطُوَانة):

اختُلف في وزن (أُسْطُوَانة)، فقيل:(أُفْعُوَالة)، وهو مذهب الخليل[8]، وقيل: (فُعْلُوَانة)، وعُزي للأخفش[9]، والوزنان محتملان، إلا أنّ (أُفْعُوَالة) أُنكر ثبوته، بخلاف (فُعْلُوَانة)، فهو نظير: (عُنْفُوَان)، ووزنه: (فُعْلُوَان)[10].

وذهب قومٌ إلى أنّ (أُسْطُوَانة) على زنة (أُفْعُلانة)[11]، ورُدَّ بما يلي:

أوّلاً: أنّ كون (أُسْطُوَانة) على (أُفْعُلانة) يعني أنّ الواو أصلية، وإذا كانت أصلية لم يجز حذفها، لكنها حُذفت في التكسير فقيل: (أَسَاطِيْن)، والياء زائدة وليست بدلاً من الواو؛ لأنه لا يقع بعد ألف الجمع ثلاثة أحرف بغير هاء التأنيث إلا وأوسطها حرف مدٍّ زائد كـ(مصابيح)، و(قناديل)[12].

---

(١) من المتقارب، وهو للأعشى. ينظر الديوان: (٨١)، والمقتضب (٣/ ٣١٦)، ويُروى في الديوان: (...ويُجمع ذا بينهنَّ الخِضَارَا)، ووردت لفظة (الإصارا) قبل هذا البيت في قوله:

دُفِعْـــــنَ إلى اثنـــــينِ عنـــــد الخُصُـــــو صِ قـــــد حَبَســـــا بيـــــنهنَّ الإصـــــارا

(٢) الذي به جنون. ينظر لسان العرب (ولق) (١٠/ ٣٨٤).

(٣) شجر ينبت بالرمل. ينظر المصدر السابق (أرط) (٧/ ٢٥٤).

(٤) موضع. ينظر المصدر السابق (أجج) (٢/ ٢٠٧).

(٥) التعليقة، للفارسي (٣/ ١٤، ١٥).

(٦) القَفْر من الأرض. ينظر لسان العرب (تنف) (٩/ ١٨).

(٧) ينظر المخصص (٣/ ٧٢).

(٨) العين (سطن) (٧/٢١٦).

(٩) ينظر الأصول في النحو (٣/٣٥٠).

(١٠) ينظر شرح الشافية، للرضي (٢/ ٣٩٧)، وارتشاف الضرب (١/ ٣٦٨).

(١١) ينظر الأصول في النحو (٣/٣٥٠)، وشرح الشافية، للرضي (٢/٣٩٦)، وشرحها، للركن (٢/٦٦٠)، وارتشاف الضرب (١/٣٦٨).

(١٢) ينظر شرح الشافية، للركن (٢/ ٦٦٠).

ثانياً: أنّ كون (أُسْطُوَانة) على (أُفْعُلانة) يعني أنّ النون زائدة، ويترتّب على هذا أن تُحذف في التكسير فيُقال: (أَسَاطِ)، أو(أَسَاطي) على التعويض، لكنها ثبتت فقيل: (أساطين)[١].

وزن (أُقْحُوانة)[٢]:

اختُلف في زنة (أُقحُوَانة):

فقيل: (أُفْعُلانة)، وهو مذهب سيبويه[٣].

وقيل: (أُفْعُوالَة)، وهو مذهب ابن السراج[٤].

والدليل على أنه (أُفْعُلانة) قولهم في التكسير: (أقاحيّ)، و(أقاحٍ)[٥]، فهو من (قَحَوْتُ)، قال الرُّكن: "(وأُقْحُوَان) للبابونج، من قولهم: (قَحَوْتُ الدواء)، أي:جعلتَ فيه الأُقْحُوان"[٦]، فالنون زائدة[٧]، ويُضعف رأي ابن السراج أنّ (أُفْعُوالَة) أُنكر ثبوته كما تقدّم[٨].

وزن (مَنْجَنُون)[٩]:

ذكر سيبويه[١٠] (المَنْجَنُون) ببناءين مختلفين:

أحدهما: (فَعْلَلُول)، فتكون النون الأولى أصليّة.

والآخر: (فَنْعَلُول)، فتكون النون زائدة.

وذهب الأكثرون[١١] إلى أنّ (المَنْجَنُون) لا يحتمل إلا وزناً واحداً، وهو (فَعْلَلُول)، فالنون ليست زائدة، وإنما هي أصلٌ من الكلمة، بمنزلة الراء من (عَرْطَلِيْل)[١٢]، والدليل على ذلك أنهم قالوا في تكسيره: (مَنَاجِين)، ولم يقولوا: (مَجَانِين) بحذف النون، كما قالوا: (مَجَانيق) في جمع (مَنْجَنِيق)، قال العكبري: «لم يُحك في جمعها (مَجَانِين) بحذف النون الأولى»[١٣].

---

(١) ينظر شرح الشافية، للركن (٢/٦٦٠).

(٢) البابونج، وهو نبت طيّب الريح، حواليه ورق أبيض، ووسطه أصفر. ينظر الصحاح (قحا) (٦/٢٤٥٩).

(٣) الكتاب (٤/٢٤٧).

(٤) الأصول في النحو (٣/ ٣٥١).

(٥) ينظر الصحاح (قحا) (٦/ ٢٤٥٩)، والمحكم، لابن سيده (٣/ ٤٥٧).

(٦) شرح الشافية (٢/ ٦٥٧).

(٧) شرح الكافية الشافية، لابن مالك (٤/ ٢٠٤٧).

(٨) تنظر مسألة: (أُسْطُوَانة).

(٩) المَنْجَنُون: الدولاب التي يُستقى عليها. ينظر لسان العرب (مجنون) (١٣/٤٢٣).

(١٠) الكتاب (٤/٢٩٢)، وينظر شرحه، للسيرافي (٥/١٨٦، ١٨٧).

(١١) ينظر الأصول في النحو (٣/٢١٦، ٢٣٧)، والتعليقة، للفارسي (٤/٢٧٠)، والمنصف (١/١٤٥، ١٤٦)، وشرح التصريف، للثمانيني: (٢٥٤)، وشرح المفصل، لابن يعيش (٩/١٥٢)، والممتع: (١٧٠)، وشرح الشافية، للرضي (٢/٣٥٥).

(١٢) هو الطويل، أو الغليظ. ينظر لسان العرب (عرطل) (١١/ ٤٣٩).

(١٣) شرح التكملة: (٣٩٣).

ثالثاً: الاستدلال بالتكسير في تحقيق النوع:

المراد بالنوع: نوع الكلمة من حيث التذكير والتأنيث، أو الاسمية والوصفية، وهما المظهران اللذان وقفت عليهما في جانب الاستدلال:

أوّلاً: التذكير والتأنيث:

تذكير (إزار):

نصَّ بعض اللغويين[(١)] على أنّ (الإزار) يُذكَّر ويُؤنَّث، وقد جاء تأنيثه في قول أبي ذؤيب الهذلي:

تَبَـــرَّأُ مِـــنْ دَمِّ القتيـــلِ وبَـــزِّهِ وقـــد عَلِقَـــتْ دَمَّ القتيـــلِ إزارُهـــا[(٢)]

وأنكر قومٌ تأنيث (الإزار)[(٣)]، وجعلوه في البيت بدلاً من الضمير في (عَلِقَتْ)[(٤)]، على حدِّ قوله تعالى: ﴿**جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ**﴾[(٥)]، قال ابن الحاجب: «وفي رفع ﴿**ٱلۡأَبۡوَٰبُ**﴾ وجهان: أن يكون في ﴿**مُّفَتَّحَةٗ**﴾ ضمير (الجنات)، ويكون التأنيث تأنيث الجماعة، كما تقول: (جنات مفتَّحة) وتكون الأبواب بدلاً من الضمير بدل الاشتمال، كما تقول: فُتحت الجناتُ أبوابُها، والأبواب منها، فحُذف الضمير للعلم به ....»[(٦)].

ودليلهم على تذكير (إزار): أنه يُكسَّر على (آزِرَة)، كـ(حِمَار) و(أَحْمِرَة)، ويُكسَّر على (أُزُر) كـ(حِمَار) و(حُمُر)[(٧)]، ولم يُكسَّر على (آزُرٍ) فيكون مؤنثاً كـ(شِمَالٍ) و(أَشْمُلٍ)[(٨)].

وذكر ابن يعيش[(٩)] أنّ (الأُزُر) منتَقَصٌ منه، لأنه مقصور من (فُعُول)، وأصلُه: (أُزُور)، فحذفوا الواو لضرب من التخفيف، مثل (أُسُد)، وأصله: (أُسُود).

---

(١) ينظر معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، (علق) (١٢٧/٤)، والصحاح (أزر) (٥٧٨/٢)، والمحكم (٧٥/٩)، والمخصص (١٤٥/٥)، ومختار الصحاح، للرازي (أزر): (٢٧)، ولسان العرب (أزر) (١٦/٤).

(٢) الديوان: (٦٥)، ومعجم مقاييس اللغة (علق) (١٢٧/٤)، والمحكم (٧٥/٩)، والمخصص (١٤٥/٥).

(٣) ينظر المخصص (٥/ ١٤٥).

(٤) لم يُحدَّد مرجع الضمير في (علقتْ)، ولعلّه- على هذا القول- يعود إلى أمّ عمرو التي سبق ذكرها في القصيدة في قوله:

أبى القلـــــبُ إلا أمَّ عمـــــرٍو وأصـــــبحتْ تُحـــــرَّق نـــــاري بالشَّـــــكاةِ ونارُهـــــا

الديوان: (٦٤).

والتقدير: علقتِ المرأةُ إزارُها دمَ القتيل.

(٥)الآية [٥٠] من سورة ص.

(٦) الأمالي (١/ ٢٢٢).

(٧) ينظر المخصص (٥/ ١٤٦).

(٨) شرح المفصل (٧٧/٥).

(٩) المصدر السابق.

تذكير (ألف):

الألف اسمٌ لعَقْدٍ من العدد، وجمعه أُلُوف وآلاف، وهو مذكَّر لا مؤنَّث، يُقال: هو الألف[١]، ولا يُقال: هي الألف.

والدليل على تذكيره أنك تقول في جمعه: (ثلاثة آلاف)، ولا تقول: (ثلاث آلاف)[٢].

وقد يُشكل على هذا قولهم: (هذه ألف درهم)[٣]؛ فالإشارة إليه بـ (هذه) موحيةٌ بتأنيثه.

والجواب: أنّ التأنيث هنا لمعنى الدراهم لا لمعنى الألف[٤]، قال السيرافي: "وربما قيل: (هذه ألف درهم)، يريدون: هذه الدراهم"[٥].

ثانياً: الاسمية والوصفية:

اسميّة أَسْود:

يُقال للعظيم من الحيَّات وفيه سواد: (أَسْود)، وهذا اللفظ اسمٌ لا صفة، بدليل جمعه على (أَسَاوِد)[٦]، قال الشاعر:

فأُلْصِقُ أحشائي بِبَرْدِ تُرابِهِ ... وإن كان مخلوطاً بسُمِّ الأساوِدِ[٧]

و(أساوِد) على زنة (أَفاعِل)، وهذا الوزن قياسٌ في جمع ما كان على (أَفْعَل) من الأسماء، و لا يُجمع عليه (أَفْعَل) -صفةً- إلا في التفضيل، فيُقال في (الأكبر): (الأكابر)، وفي الأفضل: (الأفاضل)، لأنّ اسم التفضيل جارٍ مجرى الأسماء الجامدة[٨].

ويترتب على اسميَّة (أَسْوَد) أنه يُؤنَّث بالتاء، فيُقال: (أَسْوَدَة)، و أمَّا الصفة -بمعنى السواد- فيُقال في تأنيثها: (سَوْدَاء)، كـ(أَحْمَر) و(حَمْرَاء)[٩].

رابعاً: الاستدلال بالتكسير في تصريف الكلمة:

أعني بالتصريف: تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني[١٠]، ومن هذه الأبنية: التثنية والتصغير، وهما الجانبان اللذان ظهر فيهما الاستدلال بالتكسير:

---

(١) ينظر المصباح المنير (ألف) (٢٥/١).

(٢) المذكر والمؤنث، لابن التستري: (٥٨).

(٣) ينظر المذكر والمؤنث، لابن التستري: (٥٨)، وشرح الكتاب، للسيرافي (٢/ ٩٨)، والمصباح المنير (ألف) (٢٥/١)، والكليات، للكفوي: (١٩).

(٤) تنظر المصادر السابقة.

(٥) شرح الكتاب (٩٨/٢).

(٦) ينظر الصحاح (سود) (٤٩١/٢)، ولسان العرب (سود) (٢٦٦/٣).

(٧) من الطويل، وقد عُزي لنبهان بن علي العبشمي في الكامل، للمبرد (٣١/١/ ٣٢).

(٨) ينظر شرح المفصل، لابن يعيش (٦٣/٥)، والتصريح، للأزهري (٤٢٩/٥).

(٩) ينظر المصباح المنير (سود) (٣٩٩/١).

(١٠) ينظر الممتع: (٣٣)، وشرح الأشموني على الألفية مع حاشية الصبان (٤/ ٣٣١).

أوّلاً: التثنية:

تثنية (الطَّلَى):

(الطَّلى) مقصورٌ-ويُرسم: (الطَّلا)- وهو ولد البقرة والظَّبية؛ ويُطلق على الولد الصغير من كل شيء[(١)].

ونُقل عن ابن جني أنّ تثنية (الطَّلَى): (طَلَيَان) بالياء، بدليل أنَّه كُسِّر على (طُلْيَان)[(٢)].

وقيل: تثنيته (طَلَوَان) أيضاً، بالواو[(٣)]، وهو لا يبعُد؛ لأنه كُسِّر على (طِلْوَان)[(٤)]، فالوجهان محتملان.

ثانياً: التصغير:

تصغير (قَيْدُوْدَة)[(٥)]:

_أصل (قَيْدُوْدَة) عند البصريين[(٦)]: (قيْوَدُوْدَة)، ووزنه: (فَيْعَلُوْلَة)، فقلبوا الواو ياءً، وأدغموا الياء في الياء، فصار: (قَيَّدُوْدَة)، ثم حُذفت عين الكلمة -وهي الياء المنقلبة عن الواو- تخفيفاً من طول الكلمة، فصار: (قَيْدُوْدَة)، ووزنه (فَيْلُولَة)[(٧)].

وإذا أُريد تصغير (قَيْدُوْدَة) فإنّ العين المحذوفة لا تُردّ، وهذا مذهب سيبويه[(٨)]، بدليل أنه يُكسَّر على (قَيَادِيْد) بزنة (فَيَالِيْل) من غير ردٍّ، وقد جاء هذا الجمع في قول ذي الرُّمَّة:

باتتْ يُقَحِّمُها ذو أَزْمَلٍ وسَقَتْله الفَرائشُ والسُّلْبُ القَيَاديدُ[(٩)]

قال ابن جني: «ووزن (القَيَادِيْد) في بيت ذي الرُّمَّة على لفظه الآن: (فَيَالِيْل)، والعين -على ما تقدَّم- محذوفة، ولو ردّ العين لوجب حذف الياء الزائدة وأن يُقال: (القَوَادِيْد)، وفي تركهم العين محذوفةً في التكسير أقوى دليل على صحة قول سيبويه في تركه ردَّ المحذوف قبل التحقير بعده»[(١٠)].

---

(١) ينظر المحيط في اللغة، للصاحب بن عباد (٩/ ٢١١)، والمخصص (٥٧/١، ٤٣٨/٤)، والمحكم (٢٣٤/٩)، وإكمال الإعلام، لابن مالك (٢/ ٣٩٥)، ولسان العرب (طلى) (١٥/ ١٢).

(٢) ينظر المخصص (٤/ ٤٣٨).

(٣) ينظر المحيط في اللغة (٢١٤/٩)، والمخصص (٤/ ٤٣٨).

(٤) ينظر المخصص (١/ ٥٧)، والمحكم (٩/ ٢٣٤)، ولسان العرب (طلى) (١٥/ ١٢).

(٥) القَيْدُوْد: الطويل، والأنثى: قَيْدُوْدَة. ينظر لسان العرب (قود) (٣٧١/٣).

(٦) ينظر شرح التصريف، للثمانيني: (٤٧٨)، والإنصاف (٧٩٨/٢)، والتذييل والتكميل، لأبي حيان (٣٦٤/١١).

(٧) وفي مذهب الكوفيين: (فُعْلُولَة)، فلم يدخله حذف؛ وفُتحت الفاء لتصحّ الياء. ينظر الإنصاف (٧٩٨/٢)، وتمهيد القواعد، لناظر الجيش (٥٢٠١/١٠).

(٨) الكتاب (٤٥٦/٣)، وينظر التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، لابن جني: (١٠).

(٩) من البسيط. ينظر الديوان: (١٣٧)، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة: (١٠)، ولسان العرب (قود) (٣٧١/٣).

(١٠) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: (١٠).

خامساً: الاستدلال بالتكسير في تنزيل اللفظ منزلة غيره:

تنزيل لفظ منزلة غيره يتطلّب إيراد الدليل؛ لأنّ اللفظين سيكونان في بعض الأحكام سواء، وقد ألفيتُ التكسير في هذا المجال حاضراً في مسألتين:

تنزيل (ظَرِبان)[١] منزلة (صَلْفاء)[٢]:

الألف والنون في (ظَرِبان) بمنزلة الألف والهمزة في (صَلْفاء)، وليست بمنزلة الألف والنون في (سَرْحان)[٣]، يدلُّ على ذلك أنهم قالوا في الجمع: (ظَرَابيّ)، كما قالوا في (صَلْفاء): (صَلَافيّ)[٤]، ولو كان (ظَرِبان) مثل (سَرحان) «لكُسِّر على (فَعَالين)، فظهرت فيه النون»[٥].

وأصلُ (ظَرَابيّ): (ظَرَابين)، أُبدلت فيه النون ياءً، كما أُبدلت الهمزة ياءً في جمع (صَلَفاء)[٦]، ومثل (ظَرِبان): (إنْسَان)، يُجمع على: (أَنَاسِيّ)[٧].

ويرى ابن عصفور[٨] أنّ إبدال النون ياءً في جمع (ظَرِبان) و(إنْسَان) إبدالٌ لازمٌ، ورُدَّ قوله بأنّ العرب سُمع عنها: (ظَرَابين) و(أَنَاسين)،، فنطقت بالنون على الأصل[٩].

قلتُ: وظهور النون في (ظَرَابين) قد يُعارض الاستدلال بأنّ (ظَرِبان)، لو كان مثل (سَرْحان) "لكُسِّر على (فعالين) فظهرت فيه النون"، وهذا الإشكال يسري على (أَنَاسين) أيضاً.

والجواب: أنّ ظهور النون قليل[١٠]، والقليل لا يُعارض الكثير[١١]؛ لأنه لا حكم له[١٢].

تنزيل ألف التأنيث المقصورة منزلة الحرف الأصلي:

الدليل على أنّ ألف التأنيث المقصورة تجري مجرى الحرف الأصلي أنه يُعتدُّ بها في التكسير، كقولك في (حُبلى): (حَبَالى)[١٣].

---

(١) دويبة منتنة الريح. ينظر الصحاح (حدل) (١٦٦٧/٤).

(٢) الأرض الصّلبة. ينظر معجم مقاييس اللغة (صلف) (٣/ ٣٠٦).

(٣) ينظر التعليقة، للفارسي (٢٦٤/٣).

(٤) ينظر الكتاب (٤٢٢/٣)، والأصول في النحو (٤١/٣)، وشرح الكتاب، للسيرافي (١٧١/٤)، والتعليقة، للفارسي (٢٦٤/٣)، والمنصف (١٥٧/١)، والممتع: (٢٤٧).

(٥) التعليقة، للفارسي (٢٦٤/٣).

(٦) ينظر المنصف (١٥٧/١)، والممتع: (٢٤٧)، والتصريح (١٣٢/٥).

(٧) ينظر شرح الكافية الشافية (١٨٦٩/٤)، وارتشاف الضرب (٣١٧/١)، والتصريح (١٣٢/٥).

(٨) الممتع: (٢٤٧).

(٩) ينظر ارتشاف الضرب (٣١٧/١)، والتصريح (١٣٢).

(١٠) ينظر الأزمنة، لقطرب: (٤٦).

(١١) ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني (٧٠/٢).

(١٢) ينظر حاشية الخضري على شرح ابن عقيل للألفية (٣٦/١).

(١٣) ينظر شرح الكتاب، للسيرافي (٤٨٥/٣)، والعلل في النحو، للوراق: (٣١٦).

وإذا ثبت أن هذه الألف كالحرف الأصلي فإنها في التصغير تُحذف إذا كانت خامسة كما يُحذف الحرف الأصلي، فتقول في (قَرْقَرى)[(١)]: (قُرَيْقِر)، كما تقول في (سَفَرْجَل): (سُفَيْرِج)؛ لأن بقاءها يُخرج البناء من مثال (فُعَيْل، وفُعَيْعِل، وفُعَيْعِيل)[(٢)].

وليست تاء التأنيث كالألف؛ فهي تُردُّ في التصغير، فتقول في (قَرْقَرة)[(٣)]: (قُرَيْقِرَة)، كما تقول في (سَفَرْجَلَة): (سُفَيْرِجَة)؛ وذلك أنّ التاء بمنزلة اسمٍ ضُمَّ إلى اسمٍ، فلا يُعتدُّ بها[(٤)]، قال السيرافي: "وليست الهاء كالألف في التأنيث؛ لأنّ منزلة الهاء منزلة اسمٍ ضُمَّ إلى اسمٍ، ومنزلة الألف منزلة حرفٍ صيغَ من الاسم كبعض حروفه"[(٥)].

سادساً: الاستدلال بالتكسير في ترجيح إحدى القراءتين:

وهذا المظهر ناردٌ جدّاً، وقد وقفتُ فيه على مسألةٍ واحدةٍ:

- قوله جلّ شأنه: ﴿فِي ٱلدَّرۡكِ ٱلۡأَسۡفَلِ﴾[(٦)].

قُرئ ﴿ٱلدَّرۡكِ﴾[(٧)] بإسكان الراء وفتحها[(٨)]، ومذهب الفارسي[(٩)] أنهما لغتان في الكلمة، مثل: (الشَّمَع، والشَّمْع)، و(القَصَص، والقَصّ)، واختار بعضهم الفتح؛ لقولهم في التكسير:(أدْراك)، قال الزمخشري: "وقُرئ بسكون الراء، والوجه التحريك؛ لقولهم: أَدْرَاك جهنّم"[(١٠)]، ومرادُه: أنّ (أَفْعَالاً) منقاس في (فَعَل) بالفتح دون (فَعْل) بالسكون، على أنه قد جاء (أَفْعَال) في (فَعْل) كـ(فَرْخ، وأَفْرَاخ)، و(زَنْد، وأَزْنَاد)، و(فَرْد، أَفْرَاد)[(١١)].

وحُكي عن عاصمٍ: أنه لو كان (الدَّرَك) بالفتح لكان ينبغي أن يُقال: السُّفْلَى، لا ﴿ٱلۡأَسۡفَلِ﴾[(١٢)].

---

(١) اسم موضع في اليمامة. ينظر الصحاح (قرر) (٢/٧٩٠)، ومعجم البلدان، لياقوت (٤/ ٣٢٦).

(٢) فإن كانت خامسة وقبلها مدة زائدة، جاز حذف المدة وإبقاء ألف التأنيث، وجاز عكسه، كقولهم في تصغير (حُبَارى): (حُبَيْرى)، و(حُبَيِّر). ينظر الكتاب (٣/٤٣٦)، والمقتضب (٢/٢٥٩)، والأصول في النحو (٣ /٤٠، ٤٧)، وشرح الكتاب، للسيرافي (٣/٤٨٥)، والعلل في النحو، للوراق: (٣١٦)، وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٤٣٨، ٤/١٩٠٣).

(٣) نوعٌ من الضحك. ينظر الصحاح (قرر) (٢/٧٩٠)، وذكر ياقوت أنّ القُرْقَرة اسم لموضع. ينظر معجم البلدان (٤/٣٢٦).

(٤) ينظر الكتاب (٣/٢٢٠)، وشرحه، للسيرافي (٣/٤٨٥)، والعلل في النحو، للوراق: (٣١٦)، والمقاصد الشافية (٧/٢٧٤).

(٥) شرح الكتاب (٣/٤٨٥).

(٦) الآية [١٤٥] من سورة النساء.

(٧) قال الزمخشري: «﴿فِي ٱلدَّرۡكِ ٱلۡأَسۡفَلِ﴾ الطبق الذي في قَعْر جهنّم، والنار سبع درَكات، سُمِّيت بذلك؛ لأنها متداركة متتابعة بعضُها فوق بعض». الكشاف (٢/١٦٨).

(٨) قرأ عاصم وحمزة والكسائي بإسكان الراء، والباقون بفتحها. ينظر السبعة، لابن مجاهد: (٢٣٩)، والحجة، للفارسي (٣/١٨٨)، والكشف عن وجوه القراءات السبع، لمكي (١/٤٠١)، والتيسير في القراءات السبع، للداني: (٩٨).

(٩) الحجة (٣/١٨٨).

(١٠) الكشاف (٢/١٦٨).

(١١) ينظر البحر المحيط، لأبي حيان (٣/٣٩٦)، والدر المصون، للسمين الحلبي (٤/١٣١).

(١٢) ينظر الكشف عن وجوه القراءات السبع (١/٤٠١).

وهو يعني: أنّ (الدَّرَك) بالفتح جمع (دَرَكَة) ك(بَقَر) جمع (بَقَرَة) والجمع يُعامل معاملة المؤنَّث[1].

قال أبو حيان: «ولا يلزم ما ذكره من التأنيث؛ لأنّ الجنس المميَّزَ مفردُه بهاء التأنيث يُؤنَّث في لغة الحجاز، ويُذكَّر في لغة تميم ونجد، وقد جاء القرآن بهما إلا ما استُثني؛ لأنه يتحتَّم فيه التأنيث أو التذكير، وليس (دَرَك و دَرَكة) من ذلك، فعلى هذا يجوز تذكير (الدَّرَك) وتأنيثه»[2].

❁❁❁❁❁

(١) ينظر البحر المحيط (٣/٣٩٦)، والدر المصون (٤/١٣١).

(٢) البحر المحيط (٣/٣٩٦).

المبحث الثاني

صُور الاستدلال بالتكسير

أخذ الاستدلال بالتكسير صُوراً متعدِّدة، وفيما يلي ما أمكن استخلاصه منها:

أوّلاً: الاستدلال بالتكسير اعتماداً واعتضاداً:

(أ) الاستدلال بالتكسير اعتماداً:

وجدتُ من علماء اللغة من أخذ في معرض الاحتجاج بالتكسير وحده، وتتأتَّى هذه الصورة عند الغياب المطلق للأدلة، وهذه الصّورة وإن كانت قليلةً فإنها تعكس جانباً مهمّاً لمكانة هذا الضرب من الاستدلال، ولعلّ مما يدخل في هذا الصَّدَد ما جاء في (الأَخْشَب)، فقد رَجّح ابن سيده أنه اسم لا صفة؛ "لقولهم في جمعه: (الأَخاشِب)"[(١)]، و(أفاعِل) إنما يطَّرد في (أَفْعَل) إذا كان اسماً، ولا يُجمع عليه (أَفْعَل) – صفةً– إلا في التفضيل، فيُقال في (الأكبر): (الأكابر)، وفي (الأفضل): (الأفاضل)؛ لأنّ اسم التفضيل جارٍ مجرى الأسماء الجامدة[(٢)].

(ب) الاستدلال بالتكسير اعتضاداً:

الغالب على التكسير أنه يأتي مقروناً بغيره من أدلة النقل أو العقل، فتتعاضد الأدلة، ويقوّي بعضها بعضاً، وهذا أوضح من أن يُمثَّل له، وقد يجيء التكسير في مواطن أخرى مصاحباً لأدلّةٍ فرعيَّةٍ تضاهيه، استُعملت قرائن في تقليب الكلمة، وردِّها إلى أصلها، وفيما يلي عرضٌ لما تحرَّيتهُ منها:

١) **التصغير**: وهو يرتبط بالتكسير عادةً في ردّ الأشياء إلى أصولها، ومن ذلك: (فُو)؛ لامه هاء؛ بدليل قولهم في التصغير: (فُوَيْه) وقولهم في التكسير: (أَفْوَاه)[(٣)].

٢) **التثنية**: كما في (يد)، لامه ياء، لأنهم قالوا: (يَدَيَان)[(٤)]، جاء في الشعر:

يَـــدَيَان بَيْضَـــاوانِ عنـــد مُحَكِّـــمٍ قـــد تمنعانِـــك أن تُضـــام وتُضْـــهَدا[(٥)]

وقالوا في التكسير: (أَيْدٍ)[(٦)]، وقالوا في الإسناد: (يَدَيْتُ عليه يداً) وذلك إذا أوليته معروفاً[(٧)].

٣) **الإسناد**: ومنه (شفة)، لامها واو، بدليل رجوعها في قولهم: (شافَهْتُ)، وفي قولهم: (شِفَاه)، و«إسناد الفعل إلى التاء، والتكسير، يردّان الأشياء إلى أصولها»[(٨)].

---

(١) المحكم (٥/٣٣).

(٢) ينظر شرح المفصل، لابن يعيش (٥/٦٣)، والتصريح (٥/٤٢٩).

(٣) ينظر الكتاب (٣/٤٥٣)، والأصول في النحو (٣/٢٧٣).

(٤) ينظر شرح الكتاب، للسيرافي (٤/ ١١٣، ٥/ ١١٣)، وشرح المفصل، لابن يعيش (١٠/ ٥٦).

(٥) من الكامل، ولم أقف على قائله. ينظر شرح الكتاب، للسيرافي (٤/١١٣) والمنصف (١/٦٤) وشرح المفصل، لابن يعيش (١٠/٥٦).

(٦) ينظر الكتاب (٣/٤٥١)، وشرحه، للسيرافي (٥/ ١١٣)، وشرح المفصل، لابن يعيش (١٠/٥٦)، وإيجاز التعريف: (٧٨).

(٧) ينظر شرح المفصل لابن يعيش (١٠/ ٥٦).

(٨) التصريح (٥/ ٢١٦).

٤) **الاشتقاق**: قال ابن مالك: «الاشتقاق إذا ظُفر به رُجِّح على غيره من الأدلة، وإن خفي الاشتقاق وحُكِمَ بمقتضى دليلٍ غيره عُذِرَ مَن حكَمَ بذلك، وعلى مَن اطَّلع على الاشتقاق ألّا يحكم إلا بمقتضاه وإن لزم من ذلك مخالفة الأفضل»[١]، ومن المسائل التي عُوِّل فيها على الاشتقاق: (ماء)، قيل: الهمزة فيه مبدلة من الهاء، والأصل: (مَاهٌ)؛ لأنه مأخوذ من قولهم: (ماهَتِ الرَّكِيَّةُ تموهُ مَوْهاً، وتميهُ مَوْهاً)[٢] ويقوّي هذا قولهم في التكسير: (مِيَاه)، وفي التصغير: (مُوَيْه)[٣].

ثانياً: الاستدلال بالتكسير قلَّةً وكثرةً:

تبيّن في المبحث السابق أنّ أبنية الكثرة تُشكِّل السَّواد الأعظم من استدلالات علماء اللغة بالتكسير، وأنّ معظم هذه الأبنية من صيغ منتهى الجموع، وهذا يعني أنّ جمع القلَّة يأتي في مرحلةٍ تاليةٍ في الاستدلال؛ ويمكن تصنيف الصُّور التي يأتي عليها الجمعان إلى ما يلي:

١) الاستدلال بالكثرة وحده:

ومن أمثلة ذلك: الكلمات التي ضُعِّفت لامها؛ نحو: (مَهْدَد)[٤]؛ و(اقْعَنْسَسَ)[٥]؛ فالزائد من اللامين إمَّا أن تكون الأولى وهو مذهب الخليل[٦]، وإمَّا أن تكون الثانية وهو مذهب يونس[٧]، ومن حُجج القائلين بأنّ اللام الثانية هي الزائدة أنهم كسَّروا (خَنْفَقِيق)[٨] على (خَنَافِق)، ولو كانت القاف الأولى هي الزائدة لحُذفت فقيل: (خنافيق)[٩].

٢) الاستدلال بالقلَّة وحده:

كما في:(سِتّ)؛ فأصلها: (سُدْس)؛ لقولهم في الجمع: (أَسْدَاس)[١٠].

٣) الاستدلال بالكثرة والقلَّة:

وهذا ظاهرٌ في (إزار)؛ فهو مذكَّر، بدليل تكسيرهم إياه على (آزِرَة) بزنة (أَفْعِلَة)، وعلى (أُزُر) بزنة (فُعُل)، ولم يُكسَّر على (آزُر) بزنة (أَفْعُل) فيكون مؤنثاً كـ(شِمَال) و(أَشْمُل)[١١].

---

(١) شرح الكافية الشافية (٤/ ٢٠٤٥).

(٢) الرَّكِيَّة: البئر، والمعنى: كثر ماؤها. ينظر لسان العرب (ركا) (٣٣٤/١٤)، (ميه) (١٣/ ٥٤٦).

(٣) ينظر الكتاب (٤٥٣/٣) والأصول في النحو (٢٤٦/٣) والمسائل الحلبيات، للفارسي: (٣٩)، وشرح التصريف، للثمانيني: (٣٣٣).

(٤) اسم امرأة. ينظر لسان العرب (مهد) (٤١١/٣).

(٥) تأخّر ورجع إلى الخلف. ينظر المصدر السابق (قعس) (١٧٧/٦).

(٦) ينظر الكتاب (٣٢٩/٤)، والخصائص (٦١/٢).

(٧) ينظر المصدران السابقان.

(٨) الخَنْفَقِيْق: الداهية، ويُطلق أيضاً على الخفيفة من النساء الجريئة. ينظر الصحاح (خفق) (١٤٧٠/٤).

(٩) ينظر الخصائص (٦٢/٢).

(١٠) ينظر الأصول في النحو (٢٧٠/٣).

(١١) المخصص (٥/ ١٤٦).

ثالثاً: الاستدلال بالتكسير إثباتاً وانتفاءً:

جلُّ الأدلة تُساق معتَمَداً في إثبات القضايا ونفيها، وندر منها ما يُحتجُّ به للنفي فقط، كعدم النظير مثلاً[(١)]، والتكسير ينتمي للصِّنف الأول، فهو يأتي للإثبات والنفي، وقد جاء الأمران مجتمعين في لفظ (اسْت)؛ حيث ذكر ابن يعيش أنّ أصله: (سَتَه) بفتح العين، ودليله: قولهم في الجمع: (أسْتَاه) -و(أَفْعَال) قياسٌ في (فَعَل)، كـ(قَلَم، وأقْلام)، و(جَمَل، وأَجْمَال)- وأنكر أن يكون على زنة (فَعْل)، كـ(فَلْس) و(كَعْب) لأنه لم يُجمع على (أَسْتُه)، كما قالوا: (أَفْلُس) و(أَكْعُب)[(٢)].

رابعاً: الاستدلال بالتكسير في المختلَف فيه، والمتفَق عليه:

معظم المسائل التي احتُجَّ فيها بالتكسير مسائلُ خلافٍ تستوجب إيراد الأدلة، وقرع الحُجَّة بالحُجَّة، وقد مرَّ في المبحث الأول جُملةٌ من هذا النوع، وفي المقابل نجد التكسير يُوظَّف دليلاً في مواطن مجمع عليها، لعلّ من أبرزها ما قيل في (مِيْزان) و(مِيْقات)؛ فالياء فيها مبدلَةٌ من واو، «والدليل على ذلك أنك لو جمعتَ قلتَ: (موازين) و(مواعيد) و(مواقيت)»[(٣)].

❁❁❁❁❁

(١) ينظر الاقتراح: (٣٨٦).

(٢) شرح المفصل (٨٣/٥).

(٣) الجمل في النحو، للفراهيدي: (٢٩٠).

المبحث الثالث

وجوه اعتراض الاستدلال بالتكسير

لم يسلم التكسير من قوادح الاستدلال؛ فقد كان في بعض المسائل مَثْوى اعتراض، فيرِدُ عليه ما يُضعفه أو يدفعه، وربما يُجاب عن نَقَداته بطُرُقٍ مختلفة، فينهض برهاناً لصاحبه حتى يثبت ما يدلُّ على بطلانه؛ إمّا بضعف الجواب، وإمّا بالبحث عن مسلكٍ آخر من مسالك الاعتراض، وقد بذلتُ ما وسعني في استقصاء الوجوه التي يتعلَّق بها المعترِض، ووقفتُ -بعد طُول استقراء- على ما يلي:

أوّلاً: أن يكون الاستدلال بالتكسير مخالفاً للقياس:

مثال: أصل (شيء):

ذهب الفراء[(١)] إلى أنّ (شَيْئاً) أصلُه (شَيِيْء) على زنة (فَعِيْل)، ثم عُدِل به فقُدِّمت الياء الساكنة على المتحرِّكة، وأُدغمت الياء في الياء فقيل: (شَيِّء) على زنة (فَيْعِل)، ثم خُفِّف فقيل: (شَيْء)، والدليل على أنّ وزنه:(فَعِيْل) أنه كُسِّر على (أَفْعِلاء) فقيل: (أَشْيَاء)- وأصلُهُ: (أشْيِئاء)، ثمّ خُفِّف بحذف الهمزة الأولى- كما قيل في (صَدِيق): (أَصْدِقَاء)، وفي (هَيِّن): (أَهْوِناء).

وأصلُ (هَيِّن) (هَوِيْن) على زنة (فَعِيْل)، قُدِّمت الياء على الواو، فقيل: (هَيْوِن)، ثم قُلبت الواو ياء فقيل: (هَيْيِن)، ثم أُدغمت الياء في الياء، فقيل: (هَيِّن) على زنة (فَيْعِل)[(٢)].

ويَرِدُ على هذا الاستدلال أنّ (أَفْعِلاء) ليس بقياسٍ في (فَيْعِل)، ولا في (فَعِيْل) أيضاً إلا إذا كان معتلَّ اللام كـ(غنيّ) و(أغْنِيَاء)، أو مضاعفاً كـ(شَدِيْد) و(أَشِدَّاء)، و(شيء) خارجٌ عن هذا وذاك، فليس بابُه أن يُجمع على (أَفعِلاء)[(٣)].

وأمَّا تكسير (صَدِيق) و(هَيِّن) على (أصْدِقاء) و(أهْوِناء)، فهو من الشاذ الذي لا يُقاس عليه[(٤)]، قال ابن مالك: «وقالوا في (نَصِيْب): (أَنْصِبَاء)، وفي (صَدِيْق): (أَصْدِقاء)، وفي (ظَنِيْن): (أَظِنَّاء)، وفي (قَزَّ)[(٥)]: (أَقِزَّاء)، وفي (هَيِّن): (أَهْوِنَاء)، وكلُّه مقصورٌ على السماع»[(٦)].

ثانياً: أن يكون التكسير المستدَلُّ به مما وُصف بالشذوذ أو القلة:

مثال: أصل (مدينة):

تحتمل (مدينة) في أصلها وجهين[(٧)]:

---

(١) معاني القرآن (١/ ٣٢١)، وينظر المنصف (١/ ٩٦، ٩٧)، والممتع: (٣٣٠)، وشرح الشافية للركن (١/ ١٩٤).

(٢) ينظر المنصف (١/ ٩٧)، والإنصاف (٢/ ٧٩٦).

(٣) ينظر المنصف (١/٩٧).

(٤) ينظر الممتع: (٣٣٠).

(٥) جاء في لسان العرب (قزز) (٥/٣٩٥): «ويُقال: (رجلٌ قَزٌّ وقُزٌّ وقِزٌّ وقَزَزٌ)، وهو المتقزِّز من المعاصي والمعايب».

(٦) شرح الكافية الشافية (٤/١٨٦٢).

(٧) ينظر المنصف (١/٣١٢)، والصحاح: (مدن) (٦/٢٢٠١).

أحدهما: أنها من (مَدَنَ بالمكان) أي: أقام به، فتكون الميم أصلية، والوزن: (فَعِيْلَة).

والآخر: أنها من (دِنْتُ)، أي: مَلَكْتُ، فتكون الميم زائدة، والوزن: (مَفْعِلَة).

وقطع أبو حيان بأوّل الوجهين، بدليل تكسيرها على (مُدُن)، والتكسير يردُّ الأشياء إلى أصولها، قال:"ويقطعُ بأنها (فَعِيْلَة) جمعُهم لها على (فُعُل)، قالوا: (مُدُن)، كما قالوا: (صُحُف) في (صحيفة)"[1].

ويرِدُ على هذا الاستدلال أنّ جمْع (فَعِيْلَة) على (فُعُل) مما وُصف بالشذوذ أو الندرة[2]، ومنهم من يرى أنه قليل، وهو مذهب سيبويه، جاء في الكتاب[3]: «وأمَّا ما كان عدد حروفه أربعة أحرف وفيه هاء التأنيث وكان (فَعِيْلَة) فإنك تكسّره على (فَعَائِل) نحو: (صحيفة) و(صحائف)، و(قبيلة) و(قبائل)، و(كتيبة) و(كتائب)، و(سفينة) وسفائن)، و(حديدة) و(حدائد)، وذا أكثر من أن يُحصى، وربما كسَّروه على (فُعُل) وهو قليل، قالوا: (سفينة) و(سُفُن)، و(صحيفة) و(صُحف)».

ثالثاً: أن يكون الاستدلال بالتكسير مختلفاً فيه، فلا يلزم الرأي المخالف:

مثال: تصغير (عِثْوَلّ) [4]:

مذهب سيبويه[5] أنّ الواو في (عِثْوَلّ) للإلحاق، فعند التصغير لا تُحذف، وإنما تُحذف إحدى اللامين، فيُقال: (عُثَيِّل)، و(عثيِّيْل) على التعويض، بدليل أنه يُكسَّر على (عَثَاوِل) و(عَثَاوِيْل) فتبقى الواو.

وهذا الاستدلال لا يلزم المبرد؛ لأنّ (عِثْوَلّاً) في مذهبه يُكسَّر على (عَثَالِل)، بحذف الواو وإبقاء اللام، وعلى هذا يكون تصغيره على (عُثَيْلّ)، و(عُثَيْلِيْل) بالتعويض[6].

ووجه ذلك: أنّ الواو واللام للإلحاق معاً، فترجّح إثبات اللام؛ لأنّ زيادتها ليست زيادة (سألتمونيها)، وإنما هي تضعيف أصلٍ، فكانت هي الأوْلى بالبقاء، والواو أحقّ بالطرّح[7].

ويرى الرضيُّ[8] أنّ ما قاله المبرد مبنيٌّ على مجرّد القياس، قال أبو حيان: "وهو مخالف لقول العرب"[9].

على أنّ المبرد[10] قد صرّح بإجازة ما ذهب إليه سيبويه، لكنه اختار حذف الواو.

---

(١) البحر المحيط (٤/٢٧١).

(٢) ينظر همع الهوامع، للسيوطي (٣/٣١٢)، وجامع الدروس العربية، لمصطفى الغلاييني (٢/٣٦).

(٣) ٣/٦١٠.

(٤) هو الكثير شعر الجسد والرأس. ينظر لسان العرب (عثل) (١١/٤٢٤).

(٥) الكتاب (٣/٤٣٠)، وينظر شرحه، للسيرافي (٤/١٧٨).

(٦) المقتضب (٢/٢٤٥، ٢٤٦).

(٧) ينظر المقتضب (٢/٢٤٥)، وشرح الكتاب، للسيرافي (٤/١٧٨)، وشرح الشافية، للرضي (١/٢٥٤)، والمقاصد الشافية (٧/٢٤٣).

(٨) شرح الشافية (١/٢٥٤).

(٩) ارتشاف الضرب (١/٣٥٧).

(١٠) المقتضب (٢/ ٢٤٥)، وينظر ارتشاف الضرب (١/٣٥٧).

رابعاً: أن يقتضي الاستدلال بالتكسير قولاً يُخالف مذهب صاحبه:

وزن (دِيْمَة):

قد يُقال: يجوز في (دِيْمَة) أن تكون على أحد وزنين:

الأول: (فِعْلَة).

والآخر: (فُعْلَة)، والأصل:(دُيْمَة)، أُبدلت ضمة الدال كسرة لتصحّ الياء.

فيكون حال (دِيْمَة) كحال (دِيْك) عند الخليل وسيبويه[١]؛ فقد أجازوا أن يكون على زنة (فِعْل)، وأجازوا أن يكون على زنة (فُعْل) والأصل: (دُيْك) كُسرت فاء الكلمة كما كُسرت في (بِيْض)[٢]- والأصل: (بُيْض)- حتى لا تُقلب الياء واواً[٣].

وأجاب الفارسيُّ[٤] بأنّ (دِيْمة) لا تحتمل إلا وزناً واحداً وهو(فِعْلَة) بدليل أنهم قالوا في التكسير: (دِيَم)، ولو كانت على زنة (فُعْلَة) لجُمعت على (دُوَم) كـ(ظُلْمَة) و(ظُلَم).

ومقتضى هذا الجواب: أنّ (دِيْكاً) لا يحتمل إلا وزناً واحداً وهو(فِعْل)، ولو كان على زنة (فُعْل) لظهرت الواو في تكسيره، وهذا المقتضى يُخالف مذهبه، فقد نصَّ الفارسيُّ على أنّ (دِيْكاً): "يجوز أن يكون فُعْلاً"[٥] وهو مذهب الخليل وسيبويه كما تقدَّم.

خامساً: أن يقابل الاستدلال بالتكسير تكسير آخر:

مثال: أصل (بَأْز)[٦]:

(بأْز) أصلُه (باز)، فالهمزة ليست أصلاً، وإنما هي مبدلَة من الألف، وهذا مذهب ابن جني[٧] وغيره[٨]، والدليل على ذلك قولهم في التكسير: (أَبْوَاز) و(بِيْزان) من غير همز[٩].

ويُقابل هذا الاستدلال أنهم قالوا في التكسير أيضاً: (أَبْؤُز) و(بِئْزان)، وهذا يدلّ على أنّ الهمزة أصلٌ كـ(رَأْل)، قيل في جمعها: (أَرْؤُل) و(رِئْلان)[١٠].

---

(١) ومثله: (فِيْل). ينظر الكتاب (٥٩٢/٣)، والمقتضب (١٣٩/٢)، والتعليقة، للفارسي (٧٧/٤)، والمنصف (٢٦٥/١)، والممتع: (٣٠٤).

(٢) يحتمل (بِيْض) أن يكون جمعاً لـ(أَبْيَض)، وأن يكون مفرداً بُني من البياض على زنة (فُعْل) مثل (بُرْد). ينظر الممتع: (٣٠٤).

(٣) وفي مذهب الأخفش أن (دِيْكاً) لا يكون إلا على زنة (فِعْل). ينظر التعليقة، للفارسي (٤ /٧٨)، والمنصف (٢٩٧/١)، والممتع: (٣٠٤).

(٤) ينظر التعليقة، للفارسي (٤/ ٨٠).

(٥) التعليقة (٧٩/٤).

(٦) لغة في (البازيّ)، وهو ضربٌ من الصُّقور. ينظر لسان العرب (بزا) (٧٢/١٤).

(٧) الخصائص (١٤٧/٣)، وينظر المحكم (٨٢/٩).

(٨) كابن يعيش في شرح المفصل (١٣/١٠).

(٩) ينظر المصدر السابق.

(١٠) ينظر الخصائص (١٤٨/٣)، والمحكم (٨٢/٩)، و(الرَّأْل): ولد النعام.ينظر لسان العرب (رأل) (٢٦١/١١).

وأُجيبَ بأنّ الألف في (باز) لمّا قلبت همزةً فقيل: (بأْز) استمرَّ هذا القلب في بعض الجموع فقيل: (أبْؤُز) و(بئْزان) بإجراء الهمزة المبدلة من الألف مُجرى الأصليّة، كما قيل في (مِيْثاق): (مِيَاثِق) بإجراء الياء المبدلة من الواو مُجرى الياء التي هي أصلٌ[(١)].

سادساً: أن يُعارَض الاستدلال بالتكسير بقولٍ من أقوال العرب:

مثال: أصالة الميم في (مَنْجَنِيْق)[(٢)]:

ذهب الأكثرون[(٣)] إلى أنّ الميم في (مَنْجَنِيْق) أصلية، ووزنه: (فَنْعَلِيل)، ومن الأدلة على أصالة الميم قولهم في التكسير: (مَجَانيق).

وبيان ذلك: أنّ النون التي تلي الميم سقطت في الجمع، فدلّ على زيادتها، وإذا ثبتت زيادة النون قُضي بأصالة الميم؛ لأنّ زيادتها وزيادة النون بعدها يؤدي إلى اجتماع زيادتين في أوّل الكلمة، وهذا لا يُوجَد إلا في الأفعال، نحو: (اسْتَفْعَل)، أو الأسماء الجارية عليها نحو: (مُنْطَلِق)، و(مَنْجَنِيْق) ليس باسمٍ جارٍ على الفعل[(٤)].

وقد يُعارَض هذا الاستدلال بقول العرب: (جَنقُوهم بالمجانيق)، وقولهم: (نُجْنَق) حيث سقطت الميم فيهما[(٥)].

وأجاب ابن جني[(٦)] بما يلي:

١ــ أنّ قولهم: (جَنَقُوهم) و(نُجْنَق) مشتقان من (المَنْجَنِيْق) إلا أنّ فيهما ضرباً من التخليط، وكان قياسهما: (مَجْنَقوهم) و(تَمَجْنَق)، ولكنهم إذا اشتقوا من الأعجمي خلطوا فيه فاجترؤوا عليه فغيَّروه، ومن نظائر ذلك قولهم في تحقير (إبراهيم): (بُرَيْه) و(بُرَيْهِم) بحذف الهمزة تارةً، وحذف الهمزة والميم تارةً أخرى، مع كونهما أصليتين.

٢ــ أنّ زيادة الميم تُوقِع في عدم النظير، قال: "ولو ذهب ذاهبٌ إلى أنّ (جَنَقُوهم) و(نُجْنَق) لم يُخلَّط فيه لقُضي بأنّ وزن(مَنْجَنِيْق) (مَنْفَعِيْل)، وهذا غير موجود في الكلام".

سابعاً: أن يُعارض الاستدلال بالتكسير بمشاركة غيره فيه:

مثال: وزن (دم):

---

(١) ينظر الخصائص (١٤٨/٣، ١٤٩)، والمحكم (٨٢/٩).

(٢) القذَّاف التي تُرمى بها الحجارة. ينظر لسان العرب (مجنق) (٣٣٨/١٠).

(٣) ينظر الكتاب (٣٠٩/٤)، والمقتضب (١٩٧/١)، والأصول في النحو (٢١٧/٣، ٢٣٧)، وشرح الكتاب، للسيرافي (١٨٧/٥)، والمنصف (١٤٦/١- ١٤٨)، وشرح التصريف، للثمانيني: (٢٥٢)، والممتع: (١٦٩)، وشرح الشافية، للرضي (٣٥١/٢).

(٤) ينظر شرح الكتاب، للسيرافي (١٨٧/٥)، والممتع: (١٦٩).

(٥) ينظر المنصف (١٤٧/١).

(٦) المصدر السابق (١٤٧/١، ١٤٨).

اختلف سيبويه والمبرد في زنة (دَم):

- فذهب سيبويه[١]: إلى أنه (فَعْل)، وأصلُه: (دَمْيٌ) أو(دَمْوٌ)-بسكون العين- مثل: (ظَبْي) و(دَلْو).

- وذهب المبرد[٢] إلى أنه (فَعَل)، وأصله: (دَمَيٌ).

ومن أدلة سيبويه[٣] على أنّ (دَماً) بزنة (فَعْل): أنه يُجمع على (فِعَال)، فيُقال: (دِماء)، كما يُقال في (ظَبْي): (ظِبَاء)، وفي (دَلْو): (دِلَاء).

واعترض المبرد هذا الاستدلال بأنّ بناء (فِعَال) لا يُكسَّر عليه (فَعْل) فقط، بل يشاركه فيه (فَعَل) أيضاً، نحو: (جَمَل) و(جِمَال)، و(جَبَل) و(جِبَال)، فلا يكون في دليله حُجَّة، قال: "فإن قال قائلٌ: فإنك تجمعه على (فِعَال)، كما تقول: (كَلْب) و(كِلَاب)، و(فَعْل) و(فِعَال)؟ فالجواب في ذلك: أنّ (فِعَالاً) جمعٌ لـ(فَعَل) المتحرِّك العين، كما يكون لـ(فَعْل) الساكن العين، نحو قولك: (جَمَل) و(جِمَال)، و(جَبَل) و(جِبَال)، فهذا غير خارجٍ من ذلك"[٤].

ثامناً: أن يُعارض الاستدلال بالتكسير بأنه لا حُجَّة فيه للمستدلّ:

مثال: أصل الألف في: (أَرْطَى)[٥]:

ذهب جمعٌ من العلماء[٦] إلى أنّ ألف الإلحاق التي تلحق آخراً في (أَرْطَى) ونحوه منقلبة عن ياء[٧].

ووجه ذلك: أنّ الأصل في (أَرْطَى): (أَرْط)، زيدت عليها الياء لتلحق بـ(جَعْفَر) فقيل: (أَرْطَيَ)، ثم قُلبت الياء ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها[٨].

وقد يُستدلُّ على أنّ الألف منقلبة عن ياء بقولهم في التكسير: (رأيتُ أراطيَ)[٩].

ويَرِد على هذا الاستدلال أنّ الألف إنما قُلبت ياءً في (رأيت أراطِيَ) لكسرة ما قبلها، فلا يكون فيه حُجَّة[١٠].

❁❁❁❁❁

(١) الكتاب (٣/٤٥١، ٥٩٧).

(٢) المقتضب (١/ ٣٦٦).

(٣) الكتاب (٣/٥٩٧)، وينظر شرحه، للسيرافي (٤/٣٢٤).

(٤) المقتضب (١/٣٦٧).

(٥) شجر ينبت في الرمل. ينظر لسان العرب: (أرط) (٧/٢٥٤).

(٦) ينظر شرح الكتاب، للسيرافي (٥/٢٠٢)، وشرح التصريف، للثمانيني: (٢٨٧)، وارتشاف الضرب (١/٢٣٣)، والمساعد، لابن عقيل (٤/٧٤).

(٧) ونفى آخرون أن تكون ألف الالحاق مُنقلبة عن ياء. ينظر شرح الشافية للرضي (١/٥٧)، وارتشاف الضرب (١/٢٣٣).

(٨) ينظر شرح الكتاب، للسيرافي (٥/٢٠٢)، وشرح التصريف، للثمانيني: (٢٨٧).

(٩) ينظر شرح الشافية، للرضي (١/٥٧).

(١٠) ينظر المصدر السابق.

الخاتمة

خلص البحث إلى النتائج التالية:

١- للاستدلال بالتكسير مجالات عِدَّة، فقد كان معتمداً في ردّ الأشياء إلى أصولها، وفي تعيين الوزن الصرفي، وفي تحقيق النوع، وفي طريقة تصريف الكلمة، وفي تنزيل اللفظ منزلة غيره، وفي ترجيح إحدى القراءتين على الأخرى، وقد تبيّن من هذه الدراسة أنّ التكسير يرِد أكثر ما يرِد في المجالين الأوّلين، وهما ردّ الأشياء إلى أصولها، وتعيين الوزن الصرفي.

٢- الغالب في التكسير أنه يأتي مقروناً بغيره من أدلة النقل والعقل، فتتعاضد ويُقوّي بعضها بعضاً، وقد يُعوَّل عليه في بعض المسائل وحده، ويكون ذلك عند الغياب المطلق للأدلة.

٣- قد يُصاحب التكسيرَ أدلّةٌ فرعيّةٌ أخرى تضاهيه وتُقويِّه، وهي تُستعمل قرائن في تقليب الكلمة وردّها إلى أصلها، كالتصغير، والتثنية، والإسناد، والاشتقاق.

٤- معظم أبنية التكسير التي استدلّ بها علماء اللغة من صيغ منتهى الجموع، وهذا يعني أنّ الاستدلال بجمع القلة يأتي في مرحلةٍ تاليةٍ في الاستدلال.

٥- من جموع الكثرة التي سيقت في معرض الاستدلال[(١)]: (فُعْل) و(فُعَل) و(فُعُل) و(فِعَل) و(فِعَال) و(فِعَال) و(فِعْلان)، و(فُعْلان) و(أَفَاعِل) و(أَفَاعِيْل) و(فَعَالٍ) و(فَعَالَى) و(فَعَالِيّ) و(فَعَالِل) و(فَعَالِيْل) و(فَعَالِيْن) و(فَعَائِل) و(مَفَاعِل) و(مَفَاعِيْل)، ومن جموع القلَّة: (أَفْعِلَة)، و(أَفْعُل) و(أَفْعَال).

٦- قد يُستدلُّ بتكسير الكثرة وحده، وقد يُستدلُّ بتكسير القلَّة وحده، وقد يُستدلُّ بهما معاً.

٧- أكثر المسائل التي احتُجَّ فيها بالتكسير مسائل خلاف، وقد يُركن إليه قليلاً في المواطن المجمع عليها.

٨- من الأدلة ما يُعوَّل عليه في إثبات القضايا ونفيها، وهذا هو الغالب، ومنها ما يُعوَّل عليه في النفي فقط، والتكسير ينتمي للصِّنف الأول؛ فهو يأتي للإثبات والنفي.

٩- لم يسلم التكسير من نقَدات العلماء، فقد كان في بعض المسائل محطّ اعتراض، وربّما يُجاب عن تلك النقَدات فينهض برهاناً لصاحبه حتى يثبت ما يدلّ على بطلانه، وقد تبيّن من هذه الدراسة أنّ ردّ الأشياء إلى أصولها، وتعيين الوزن الصرفي هما الجانبان اللذان برز فيهما الاعتراض على الاستدلال بالتكسير.

---

(١) وهي التي تضمنتها هذه الدراسة.

أهمّ التوصيات:

ذُكر في هذه الدراسة أنّ التكسير قد يأتي مصاحباً لأدلّةٍ فرعيَّةٍ تضاهيه، استُعملت قرائن في تقليب الكلمة، وردِّها إلى أصلها، كالتصغير، والتثنية، والإسناد، والاشتقاق، وكلُّ ضربٍ من هذه الأدلة خليقٌ بأن يُفرد بدراسة مستقلّة.

والحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات.

ثبت المصادر والمراجع

-القرآن الكريم.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف، تحقيق وشرح ودراسة الدكتور رجب عثمان محمد، مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- الأزمنة وتلبية الجاهلية، قطرب، أبو علي محمد بن المستنير، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، ط٢، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- أسرار العربية، الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، عُني بتحقيقه محمد بهجة البيطار، د.ط، دمشق، مطبوعات المجمع العلمي العربي، ١٣٧٧هـ- ١٩٥٧م.
- إصلاح المنطق، ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، ط٤، القاهرة، دار المعارف، د.ت.
- الأصول في النحو، ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، قرأه وعلّق عليه الدكتور محمود سليمان ياقوت، د.ط، الأزاريطة، دار المعرفة الجامعية، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٦م.
- إكمال الإعلام بتثليث الكلام، ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، رواية محمد بن أبي الفتح البعلي الحنبلي، تحقيق سعد بن حمدان الغامدي، ط١، جدة، مكتبة المدني، ١٤٠٤ هـ- ١٩٨٤م.
- الأمالي، ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر، تحقيق الدكتور فخر صالح سليمان قداره، د.ط، بيروت- دار الجيل، عمّان- دار عمّار، د.ت.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط، د.م، دار إحياء التراث العربي، د.ت.
- إيجاز التعريف في علم التصريف، ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، تحقيق محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، ط١، المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، ١٤٢٢ هـ- ٢٠٠٢م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف، تحقيق الدكتور حسن هنداوي ج١١، ط١، الرياض، دار كنوز إشبيليا، ١٤٣٤ -٢٠١٣م.
- التصريح بمضمون التوضيح، الأزهري، الشيخ خالد زين الدين، دراسة وتحقيق الدكتور عبد الفتاح بحيري إبراهيم، ط١، مصر، الزهراء للإعلام العربي، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

- التعليقة على كتاب سيبويه، الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، تحقيق وتعليق الدكتور عوض بن حمد القوزي، ط١، الرياض، مطابع الحسني، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
- تفسير البحر المحيط، الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف، دراسة وتحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- التكملة، الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، تحقيق الدكتور كاظم المرجان، ط٢، بيروت، عالم الكتب، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.
- التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، ابن جني، أبو الفتح عثمان، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، ط١، الكويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، الحسن بن قاسم، تحقيق أحمد محمد عزوز، ط١، بيروت، صيدا، المكتبة العصرية، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
- التيسير في القراءات السبع، الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد، عُني بتصحيحه أوتو يرتزل، ط٢، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠٤ هـ -١٩٨٤م.
- جامع الدروس العربية، الغلاييني، الشيخ مصطفى، ط٣٠، صيدا، بيروت، المكتبة العصرية، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
- الجمل في النحو، الفراهيدي، الخليل بن أحمد، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، الحسن بن قاسم، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، الخضري، محمد بن عفيفي، عناية الشيخ محمد البقاعي، ط١، بيروت، دار الفكر، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الصبان، محمد بن علي، عناية إبراهيم شمس الدين، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
- الحجة للقرّاء السبعة، أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، حققه بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاني، راجعه ودقّقه عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، ط١، دمشق، دار المأمون للتراث، ١٤١٩ هـ- ١٩٩٩م.
- الخصائص، ابن جني، أبو الفتح عثمان، تحقيق محمد علي النجار، د.ط، القاهرة، دار الكتب المصرية، د.ت.

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، ط٣، دمشق، دار القلم، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.
- ديوان امرئ القيس، جُندح بن حجر، تحقيق الدكتور درويش الجويدي، د.ط، صيدا، بيروت، المكتبة العصرية، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
- ديوان الأعشى، ميمون بن قيس، ط٣، بيروت، دار صادر، ٢٠١٢م.
- ديوان الهذلي، أبي ذؤيب، تحقيق وتخريج الدكتور أحمد خليل الشال، ط١، بور سعيد، مركز الدراسات والبحوث الإسلامية، ١٤٣٥هـ- ٢٠١٤م.
- ديوان ذي الرُّمة، غيلان بن عقبة العدوي، عُني بتصحيحه وتنقيحه كارليل هنري هيس مكارتني، د.ط، د.م. عالم الكتب، د.ت.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي، أحمد بن عبد النور، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، ط٣، دمشق، دار القلم، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، ط٢، مصر، دار المعارف، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٨م.
- شرح التسهيل المسمّى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفرائد، ناظر الجيش، محب الدين محمد بن يوسف، تحقيق الدكتور علي فاخر وآخرين، ط١، القاهرة، دار السلام، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- شرح التصريف، الثمانيني، أبو القاسم عمر بن ثابت، تحقيق الدكتور إبراهيم بن سليمان البعيمي، ط١، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩م.
- شرح التكملة لأبي البقاء العكبري، من أول باب جمع التكسير إلى نهاية الكتاب، الجهني، حوريّة بنت مفرِّج بن سعدي، رسالة دكتوراه، المملكة العربية السعودية، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤٣٤هـ-٢٠١٤م.
- شرح شافية ابن الحاجب، الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، مع شرح شواهده، لعبد القادر البغدادي، حقّقه وضبط غريبه وشرح مبهمه محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت.
- شرح شافية ابن الحاجب في علم الصرف، الاستراباذي، ركن الدين الحسن بن أحمد، تحقيق الدكتور عبد المقصود محمد عبد المقصود، ط١، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
- شرح الكافية الشافية، ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، حقّقه وقدّم له الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، دار المأمون للتراث، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
- شرح كتاب سيبويه، السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٩م.

- شرح المفصل، ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، القاهرة، د.ط، بيروت، عالم الكتب، مكتبة المتنبي، د.ت.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، إسماعيل بن حماد، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٩٠م.
- العلل في النحو، الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله، تحقيق مها مازن المبارك، ط١، بيروت- دار الفكر المعاصر، دمشق-دار الفكر، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- القاموس المحيط، الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، ط٧، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- الكامل في اللغة والأدب، المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، مراجعة وشرح وتصحيح لجنة من المحقين، د.ط، بيروت، مؤسسة المعارف، د.ت.
- الكتاب، سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، ط١، بيروت، دار الجيل، د.ت.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود، تحقيق وتعليق ودراسة الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، شارك في تحقيقه الدكتور فتحي عبد الرحمن حجازي، ط١، الرياض، مكتبة العبيكان، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب، تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان، ط١، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى، قابله على نسخة خطية، وأعدّه للطبع، ووضع فهارسه الدكتور عدنان درويش، ومحمد المصري، ط٢، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، تحقيق غازي مختار طليمات، إعادة ط١، بيروت- دار الفكر المعاصر، دمشق-دار الفكر ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
- لسان العرب، ابن منظور، أبو الفضائل جمال الدين، ط١، بيروت، دار صادر، د.ت.
- المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- المحيط في اللغة، الصاحب، إسماعيل بن عبّاد، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، ط١، بيروت، عالم الكتب، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

- مختار الصحاح، الرازي، زين الدين محمد بن أبي بكر، تحقيق حمزة فتح الله، وترتيب محمود خاطر، ط١١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٦-٢٠٠٥م.
- المخصص، ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده، تحقيق خليل إبراهيم جفال، ط١، بيروت، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- المذكر والمؤنث، ابن التَّستُري، أبو الحسين سعيد بن إبراهيم الكاتب، حققه وقدم له وعلق عليه الدكتور أحمد عبد المجيد هريدي، ط١، القاهرة-مكتبة الخانجي، الرياض-دار الرفاعي، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
- المسائل الحلبيات، الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، تقديم وتحقيق الدكتور حسن هنداوي، ط١، دمشق- دار القلم، بيروت- دار المنارة، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، الفيومي، أحمد بن محمد بن علي، د.ط، بيروت، دار القلم، د.ت.
- معاني القرآن، الفراء، أبو زكريا يحي بن زياد، تحقيق محمد علي النجار، ط٣، القاهرة، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
- معجم البلدان، الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله، د.ط، بيروت، دار صادر، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء، تحقيق وضبط عبد السلام هارون، ط١، دمشق، دار الفكر، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
- المقاصد الشافية، الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين وآخرين، ط١، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- المقتضب، المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ط٣، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
- الممتع في التصريف، ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوه، ط١، بيروت، دار المعرفة، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، ابن جني، أبو الفتح عثمان، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، ط١، مصر، دار إحياء التراث القديم، ١٩٥٤م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تحقيق أحمد شمس الدين، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

Bibliography

-The Holy Quran.
- Alilal fi Alnahw (The Causes in Grammar), Al-Warraq, Abu Al-Hassan Muhammad bin Abdullah, verified by Maha Mazen Al-Mubarak, 1, Beirut - Dar Al-Fikr Contemporary, Damascus - Dar Al-Fikr, 1421 AH - 2000 AD.
-Al-Muhkam wa Almoheet Aladham (the Terse and Overarching Dictionary), Ibn Sayyidah, Abu Al-Hasan Ali Bin Ismail, edited by Dr. Abdul Hamid Hindawi, 1, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, 1421 AH - 2000 AD.
- (Altakmilah) The Supplement, Al-Farsi, Abu Ali Al-Hassan Bin Ahmed, edited by Dr. Kazem Al-Murjan, 2nd Edition, Beirut, World of Books, 1419 AH-1999 AD.
- Al-Amali (Dictations), Ibn Al-Hajeb, Abu Amr Othman Ibn Omar, edited by Dr. Fakhr Saleh Suleiman Qadara, Beirut - Dar Al-Jeel, Amman - Dar Ammar.
- Al-Durr Al-Masoon fi Al-Ulum Al-Kitab Al-Maknoun, Al-Samin Al-Halabi, Ahmed bin Youssef, editedby Dr. Ahmed Muhammad Al-Kharrat, 3rd edition, Damascus, Dar Al-Qalam, 1432 AH-2011 AD.
- Al-Gumal in Grammar, Al-Farahidi, Al-Khalil bin Ahmed, edited by Dr. Fakhr Al-Din Qabawah, 1st edition, Al-Resala Foundation, 1405 AH-1985 AD.
- Alinsaf fi masa'il al-khilaf bayna al-nahwiyin al-Basriyin wa-al-Kufiyin (Fairness in resolving the matters of disagreement between the grammarians: the Basri and the Kufic), Al-Anbari, Abu Al-Barakat Abdul Rahman bin Muhammad, and with it the book Al-Intisaf min Al-Insaf, by Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid, House of Revival of Arab Heritage.
- Aliqtirah fi Elm Alnahw (The Proposal in the Science of Fundamentals of Syntax), Jalal Al-Din Al-Suyuti, Abdul Rahman bin Abi Bakr, read and commented on by Dr. Mahmoud Suleiman Yaqout, Dar Al-Marefa Al-Jami`iyyah, 1426 AH - 2006 AD.
- Aljany Aldani Fihuruf Almaani (The Near Fruits in the Letters of Meanings), Al-Muradi, Al-Hassan bin Qasim, edited by Dr. Fakhr Al-Din Qabawah, and Professor Muhammad Nadim Fadel, 1, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, 1413 AH - 1992 AD.
- Al-Kamel in Language and Literature, Al-Mubarrid, Abu Al-Abbas Muhammad Bin Yazid, reviewed, explanaed and corrected by a committee of the investigators, Beirut, Al-Maaref Foundation.
- Al-Kashf an Wujoh Alqiraat Alsaba wa Hujajuha (Revelation of the seven Qurani Recitations and their Causes and Arguments), Al-Qaisi, Abu Muhammad Makki Bin Abi Talib, edited by Dr. Mohieddin Ramadan, Damascus, Publications of the Arabic Language Academy, 1394 AH-1974AD.
- Alkhasaes (Characteristics), Ibn Jinni, Abu Al-Fath Othman, edited by Muhammad Ali Al-Najjar, Egyptian Book House.
- Al-Khudari's footnote on the explanation of Ibn Aqil on Alfiya of Ibn Malik, Al-Khudari, Muhammad bin Afifi, care of Sheikh Muhammad Al-Beqa`i, 1, Beirut, Dar Al-Fikr, 1424 AH- 2003 AD.
- Al-Kitab, Sibawayh, Abu Bishr Amr bin Othman, edited and explained by Abdel Salam Muhammad Haroun, 1st edition, Beirut, Dar Al-Jeel.
- Alkulliat, a glossary of terms and linguistic differences, Al-Kafwi, Abu Al-Baqa Ayoub bin Musa, interviewed on a written copy, prepared for printing, and indexed by Dr. Adnan Darwish, and Muhammad Al-Masry, 2nd Edition, Beirut, Al-Resala Foundation, 1419 AH-1998 AD.
- Al-Lubb fi Al-Illal Al-Binaa wa Alirab, (the Essence in Syntax) Al-Ukbari, Abu Al-Baqa Abdullah Bin Al-Hussein, edited by Ghazi Mukhtar Tulaimat, Beirut - Dar Al-Fikr Contemporary, Damascus - Dar Al-Fikr 1422 AH- 2001 AD.
- Almaqasid Alshafya (The Healing Purposes), Al-Shatibi, Abu Ishaq Ibrahim bin Musa, edited by Dr. Abdul Rahman Al-Uthaymeen and others, 1st Edition, Umm Al-Qura University, Institute of Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, 1428 AH-2007 AD.
- Al-Masa'il Al-Halabiyat (Aleppo Questions), Al-Farsi, Abu Ali Al-Hassan Bin Ahmed, presented and edited by Dr. Hassan Hindawi, 1st Edition, Damascus - Dar Al-Qalam, Beirut - Dar Al-Manara, 1407 AH- 1987 AD.

- Al-Misbah Al-Munir fi Gharib Al-Sharh Al-Kabeer by Al-Rafei, Al-Fayoumi, Ahmed bin Muhammad bin Ali, Beirut, Dar Al-Qalam.
- Al-Mohit fi Al-Lughah, (The Overarching Dictionary in Languaghe) Al-Saheb, Ismail bin Abbad, achieved by Sheikh Muhammad Hassan Al-Yassin, 1st edition, Alam Al-Kutub, 1414 AH-1994AD.
- Al-Monsef Sharh Kitab Altasreef (the Fairminded in Explaining the Morphology Book) by Abu Othman Al-Mazini, Ibn Jinni, Abu Al-Fath Othman, edited by Ibrahim Mustafa, and Abdullah Amin, 1st Edition, House of Revival of the Old Heritage, 1954 AD.
- Almudhakkar wa Almowannath (Masculine and feminine), Ibn al-Tastari, Abu al-Husayn Saeed bin Ibrahim al-Katib, edited, presented and commented on by Dr. Ahmed Abdul Majeed Haridi, 1st edition, Cairo - Al-Khanji Library, Riyadh - Dar Al-Rifai, 1403 AH - 1983 AD.
- Al-Mukhass, (the Consecrated) Ibn Sida, Abu Al-Hasan Ali bin Ismail, known as Ibn Sayyida, editedby Khalil Ibrahim Jaffal, 1, Beirut, House of Revival of Arab Heritage, Arab History Foundation, 1417 AH-1996 AD.
- Al-Mumti' fi Al-Tasrif, (the Pleasure in Morphology) Ibn Asfour, Abu Al-Hassan Ali Bin Moamen, edited by Dr. Fakhr Al-Din Qabawah, 1st Edition, Beirut, Dar Al-Maarifa, 1407 AH - 1987 AD.
- Al-Muqtadab, (the Terse) Al-Mubarrad, Abu Al-Abbas Muhammad bin Yazid, edited by Muhammad Abdul-Khaleq Udayma, 3rd edition, Cairo, Supreme Council for Islamic Affairs, Committee for the Revival of Islamic Heritage, 1415 AH-1994AD.
- Al-Osoul fil Nahw (Assets of Arabic Grammar), Ibn Al-Siraj, Abu Bakr Muhammad bin Sahl, edited by Dr. Abdul-Hussein Al-Fatli, 1st edition, Al-Resala Foundation, 1405 AH-1985 AD.
- Alqamus Almoheet (The Overarching Dictionary), Al-Fayrouz Abadi, Majd Al-Din Muhammad Bin Yaqoub, edited by the Heritage Editing Office at the Al-Resala Foundation, under the supervision of Muhammad Naim Al-Araqoussi, 7th edition, Beirut, Al-Resala Foundation, 1424 AH- 2003 AD.
- Al-Sabban's commentary on the explanation of Al-Ashmouni on the Alfiya of Ibn Malik, Al-Sabban, Muhammad bin Ali, Inayat Ibrahim Shams Al-Din, 1, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, 1417 AH - 1997 AD.
- Al-Sahah Taj Al-Lughah wa Sahih Al-Arabiya, Al-Jawhari, Ismail bin Hammad, editedby Ahmed Abdel Ghafour Attar, 4th edition, Beirut, Dar Al-Ilm for Millions, 1990 AD.
- Altadheel Watakmeel fi Sharh Kitab Altasheel (Appendix and Supplementation in the Explanation of the Book of Facilitation), Andalusian, Abu Hayyan Muhammad bin Yusuf, edited by Dr. Hassan Hindawi, Riyadh, Dar Kunouz of Seville.
- Altaliqa Alkitab Sibawaih (Commentary on Sibawayh's book), Al-Farsi, Abu Ali Al-Hassan bin Ahmed, edited and commented upon by Dr. Awad bin Hamad Al-Quzi, 1, 1412 AH-1991 AD.
- Altanbeeh Alsharh Mushkilat Alhamasa (A hint to explaining the problems of Self Exaltation Poems), Ibn Jani, Abu Al-Fath Othman, edited by Dr. Hassan Hindawi, Kuwait, Ministry of Endowments and Islamic Affairs, 1430 AH - 2009 AD.
- Altasreeh bimadmun Altawdeeh (Declaring the content of the clarification), Al-Azhari, Sheikh Khaled, study and edited by Dr. Abdel-Fattah Behairi Ibrahim, I 1, Al-Zahra for Arab Media, 1418 AH-1997AD.
- Al-Taysir fi Alqiraat Alsaba (Facilitation of the Seven Quranic Recitations), Al-Dani, Abu Amr, meant to be corrected by Otto Pretzl.
- Asrar Al-Arabiya (Secrets of Arabic Language), Al-Anbari, Abu Al-Barakat Abdul Rahman bin Muhammad, edited by Muhammad Bahja Al-Bitar, Damascus, Publications of the Arab Scientific Academy, 1377 AH-1957 AD.
- Clarifying the purposes and paths with an explanation of Alfiya Ibn Malik, Al-Muradi, Al-Hassan Bin Qassem, editedby Ahmed Muhammad Azzouz, 1, Beirut, Sidon, Al-Mataba Al-Asriya, 1426 AH - 2005 AD.
- Diwan Al-A`sha, Maymoon bin Qais, 3rd edition, Beirut, Dar Sader, 2012 AD.

- Diwan Al-Hadhali, Abi Dhuwaib, edited and verified by Dr. Ahmed Khalil Al-Shall, 1st edition, Port Said, Center for Islamic Studies and Research, 1435 AH - 2014 AD.
- Diwan Dhul-Rama, Ghaylan bin Uqbah Al-Adawi, which was corrected and revised by Carlyle Henry Hess McCartney, the World of Books.
- Diwan of Imru' al-Qays, Jundah ibn Hajar, edited by Dr. Darwish al-Juwaidi, Saida, Beirut, Al-Masaba al-Asriyya, 1430 AH - 2009 AD.
- Explanation of Sibawayh's book, Al Serafi, Abu Saeed Al Hassan bin Abdullah, edited by Ahmed Hassan Mahdali, and Ali Sayed Ali, 1st Edition, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmia, 1429 AH - 2009AD.
- Ham' al-Hawami' fi Sharh Jam' al-Jawami' (Shedding of the Shedders in Explaining the Collection of Collections), Al-Suyuti, Jalal Al-Din, edited by Abdul Hamid Hindawi, Egypt, Al-Tawfiqia Library.
- Ijaz Altareef fi Elm Altasreef (Brief definition in the science of morphology), Ibn Malik, Jamal al-Din Muhammad bin Abdullah, edited by Muhammad al-Mahdi Abd al-Hay Ammar Salem, 1, Medina, Deanship of Scientific Research, Islamic University, 1422 AH- 2002 AD.
- Ikmal Alelam Betathleeth Alkalam (Completing information about the tripling the words), Ibn Malik, Jamal Al-Din Muhammad bin Abdullah, the narration of Muhammad bin Abi Al-Fath Al-Baali Al-Hanbali, edited by Saad bin Hamdan Al-Ghamdi, 1st edition, Jeddah, Al-Madani Library, 1404 AH - 1984 AD.
- Islahul Mantiq (Reform of Speech), Ibn Al-Sakeet, Abu Yusuf Yaqoub bin Ishaq, explained and edited by Ahmed Muhammad Shakir, and Abd al-Salam Haroun, 4th edition, Dar al-Maaref.
- Lisan Al Arab, Ibn Manzour, Abu Al-Fadael Jamal Al-Din, 1st Edition, Beirut, Dar Sader.
- l-Kashshāf □an ḥaqā□iq ghawāmiḍ al-tanzīl wa-□uyūn al-aqāwīl fī wujūh al-ta□wīl, (The Revealer of the facts of the Devine Revelation and the principles of Opinions in the Assets of interpretation) Al-Zamakhshari, Jarallah Abu Al-Qasim Mahmoud, edited, commentary and study by Sheikh Adel Ahmed Abdel-Mawgod, and Sheikh Ali Muhammad Moawad, co-authored by Dr. Fathi Abdel-Rahman Hijazi, 1st floor, Riyadh, Al-Obaikan Library, 1418 AH - 1998 AD.
- Meanings of the Qur'an, Al-Fara`, Abu Zakaria Yahya bin Ziyad, edited by Muhammad Ali Al-Najjar, 3rd edition, Cairo, Dar Al-Kutub and National Documents Press, 1422 AH-2002AD.
- Mujam Al-Buldan,(Atlas of the Countries) Al-Hamawi, Shihab Al-Din Abu Abdullah Yaqout Bin Abdullah, Beirut, Dar Sader, 1397 AH - 1977 AD.
- Mujam Maqayees Allugha (Dictionary of Language Measures), Ibn Faris, Abu Al-Hussein Ahmed Bin Faris Bin Zakaria, verified and edited by Abdel Salam Haroun, Dar Al-Fikr 1399 AH - 1979 AD.
- Mukhtar Al-Sihah, (Anthology of Sound Entries) Al-Razi, Zain Al-Din Muhammad bin Abi Bakr, edited by Hamza Fathallah, and arranged by Mahmoud Khater, 11th edition, Beirut, Al-Resala Foundation, 1426-2005 AD.
- Rasf Almabani fiSharh Huruf Almaani (Lining up the Buildings in Explanation of the Letters of Meanings), Al-Malqi, Ahmed bin Abdel Nour, edited by Dr. Ahmed Muhammad Al-Kharrat, 3rd Edition, Damascus, Dar Al-Qalam, 1423 AH-2002AD.
- Sharh Alkafya Alshafya (Explanation of the Healing Sufficient), Ibn Malik, Jamal Al-Din Muhammad Bin Abdullah, edited and presented by Dr. Abdel Moneim Ahmed Haridi, 1st Edition, Dar Al-Mamoun Heritage, 1402 AH - 1982 AD.
- Sharh al-Mofassal (Explanation of the Detailed), Ibn Yaish, Muwaffaq Al-Din Yaish Bin Ali, Cairo, Beirut, World of Books, Al-Mutanabbi Library.
- Sharh Altakmilah (Explanation of the Supplement) of Abu Al-Baqa Al-Akbari, from the beginning of the section of Takseer plural to the end of the book, Al-Juhani, Houria bint Mufarrej bin Saadi, PhD thesis, Kingdom of Saudi Arabia, College of Arabic Language, Umm Al-Qura University, 1434 AH-2014 AD.

- Sharh Altasheel Almusamma Tamheed Alqawaed Bisharh Tasheel Alfaraed (Explanation of the facilitation, titled Facilitation of the Rules with the Explanation of the Making the odds easy), Nazer Aljaish, Muhib Al-Din Muhammad Bin Youssef, edited by Dr. Ali Fakher and others, 1st Edition, Cairo, Dar Al-Salaam, 1428 AH-2007 AD.
- Sharh Al-Tasrif, (Explanation of the Inflection) Althamanini, Abu Al-Qasim Omar Bin Thabet, edited by Dr. Ibrahim Bin Suleiman Al-Baaimi, 1st Edition, Riyadh, Al-Rushd Library, 1419 AH - 1999 AD.
- Sharh Shafiat Ibn Alhajib (Explanation of Shafia Ibn al-Hajib), al-Istrabadi, Radhi al-Din Muhammad ibn al-Hasan, with an explanation of his evidence, by Abd al-Qadir al-Baghdadi, verified and explained by Muhammad Nur al-Hasan, Muhammad al-Zafzaf, and Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, Beirut, Dar al-Kutub al-Ilmiyya.
- Sharh Shafiat Ibn Alhajib fi Elm Alsarf (Explanation of Shafia Ibn al-Hajib in the science of morphology), al-Istrabadi, Rukn al-Din al-Hassan ibn Ahmad, edited by Dr. Abdel Maksoud Mohamed Abdel Maksoud, 1st Edition, Cairo, Religious Culture Library, 1425 AH - 2004 AD.
- Sipping the honey from Lisan Al-Arab (Irtishaf aldarab min lisan al'arab.Abu Hayaan Al'andalusi), Al-Andalusi, Abu Hayyan Muhammad bin Youssef, edited, explained and studied by Dr. Rajab Othman Muhammad, revised by Dr. Ramadan Abdel-Tawab, 1st edition, Cairo, Al-Khanji Library, 1418 AH - 1998 AD.
- Tafseer Albahr Almoheet) Ocean Exegisis, Al-Andalusi, Abu Hayyan Muhammad bin Yusuf, studied and edited by Sheikh Adel Ahmed Abdel-Mawgod and others, 1, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, 1413 AH - 1993 AD.
- The Arabic Lessons Collector, Al-Ghalayini, Sheikh Mustafa, Sidon, Beirut, Al-Mataba Al-Asriya, 1416 AH - 1995 AD.
- The argument for the seven reciters, the imams of the provinces in Hijaz, Iraq and the Levant mentioned by Abu Bakr bin Mujahid, Al-Farsi, Abu Ali Al-Hassan bin Ahmed, verified by Badr Al-Din Qahwaji, Bashir Joijani, revised and verified by Abdul Aziz Rabah, Ahmed Youssef Al-Daqqaq, 1st edition, Damascus, Dar Al-Mamoun Heritage 1419 AH - 1999 AD.
- The linguistic characteristics of the word “Allah” (God), the Almighty, by Dr. Muhammad Ibrahim Muhammad Abdullah, 1st edition, Riyadh, Dar Kunouz of Seville, 1435 AH-2014 AD.
- The Seven in the Qurani Recitations, Ibn Mujahid, edited by Dr. Shawqi Dhaif, Dar Al Maaref.
- Verb tenses and compliance with the pre-Islamic era, Qutrob, Abu Ali Muhammad bin Al-Mustanir, edited by Dr. Hatem Saleh Al-Damin, 2nd edition, Al-Resala Foundation, 1405 AH - 1985 AD.